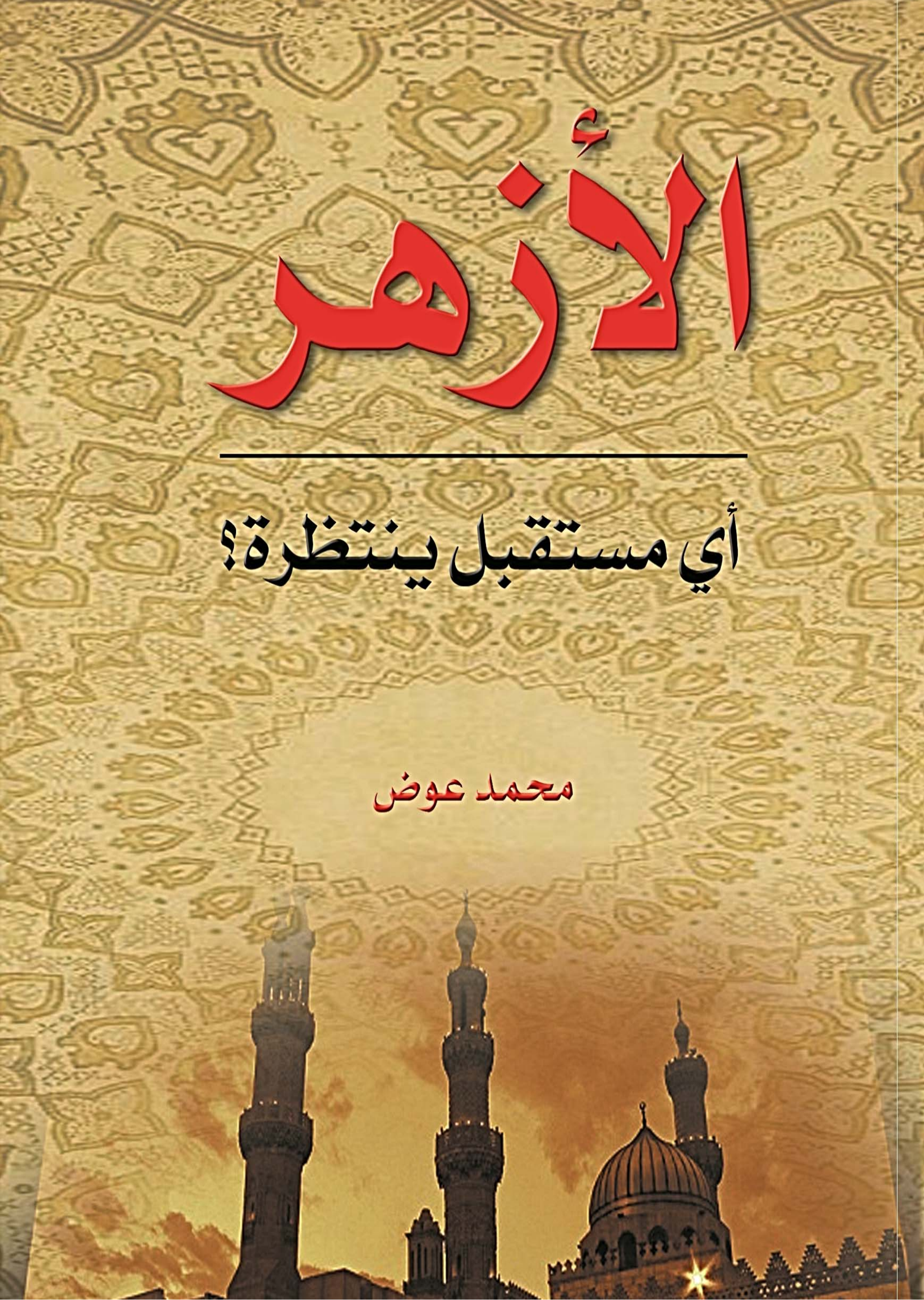


الأزهر
أي مستقبل ينتظره؟
محمد عوض

الأزهـر
أي مستقبل ينتظره؟

محمد عوض

2017

الكتاب: الأزهر .. أي مستقبل ينتظره؟
الكاتب: محمد عوض
الطبعة: 2017

الناشر : وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكو ر- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575
فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

عوض، محمد
الأزهر .. أي مستقبل ينتظره / محمد عوض - الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
. . ص، .. سم.
الترقيم الدولى: 2 – 001 – 446- 977- 978
أ – العنوان رقم الإيداع : 9221

الأزهـر
أي مستقبل ينتظره؟



مقدمة

لماذا الأزهر .. الآن؟

سؤال يفرض نفسه في ظل تلقبات عالمية لاتدع للمؤسسات الدينية عموما فرصة للإعراب عن نفسها وتقديم بدائل ممكنة – عقلانية وأخلاقية – في مواجهة المد العلماني النفعي، الذي ينحدر بالسلوك البشري إلى الهاوية.

إن الأزهر طوال تاريخه من المؤسسات الدينية الصلبة ذات الاتجاه المحافظ ، يحظى علماؤه باحترام الجميع، وتمتد فعالياته إلى شئون الحياة عامة، لكنه اعتراه في الآونة الأخيرة شيء من الظلال الباهتة التب تحاول أن تطفيء نوره، أو هكذا تريد له أن يكون، فقد شرع قانون جديد للتعليم بالأزهر وتتابعت سلسلة تعيين المشايخ لتولى المناصب الرفيعة بالأزهر بعد ما كانت تتم بالانتخاب من بين علمائه ولقى الأزهر في الآونة الأخيرة هجوما من بعض المفكرين والمؤسسات ، لم يلقه في تاريخه.

ونحن – بهذا الجهد المتواضع- نتوقف أمام تلك المؤسسة الإسلامية العريقة لنحدد نقاط القوة والضعف في تاريخها الطويل ، وتقييمها بشكل جاد، ولا نتوانى عن كشف أبعاد السلبيات قبل الإيجابيات ، ونحن بذلك لا

نطلب إلا إعادة الأزهر لقيادة الأمة إلى عصر جديد، في مرحلة تاريخية نادرة الحدوث وهي الانتقال من قرن إلى قرن ومن ألفية إلى الفية جديدة، تميزها ثورة في الاتصالات ووسائل الإعلام واتجاه العالم نحو أشكال جديدة من التكامل والتكتلات الاقتصادية والعلمية والعسكرية بمختلف التوجهات والأفكار، وننظر حولنا، ولا نجد لنا موطئ قدم أو مركبة تقلنا إلى ذلك المستقبل الغامض.

في هذا الكتاب نتناول الأزهر ، كجامع وجامعة ، والتعليم الأزهري والدور السياسي للأزهر وتفاعل المؤسسة الأزهرية للقضايا المعاصرة، وهي قضايا وجوانب بعضها شيق والبعض الآخر - وهو الأكثر - ملىء بالأشواك، لكننا قررنا أن ندخلها لنخرج في النهاية برؤية نقدية لمستقبل الأزهر.

المؤلف

(1)
الازهر ورياح التغيير

ما كاد جوهر الصقلي ينتهي من وضع حجر الأساس لمدينة القاهرة، عقب فتحه لمصر عام 361 هجرية 972 ميلادية حتى شرع في بناء الجامع الأزهر ليكون في الجنوب الشرقي من القاهرة بأمر من الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ليكون المسجد الجامع للمدينة أسوة بجامع عمرو بن العاص في الفسطاط والجامع الطولوني بمدينة القطائع، وليكون معهدا لتعليم المذهب الشيعي، والذي يعتبر المذهب الوحيد للفاطميين ونشره بين المصريين الذين يعتنق غالبيتهم المذهب السني..

ولم يكن إنشاء الجامع الأزهر في قلب القاهرة استجابة لرغبة طارئة أو فكرة عابرة وإنما كان تنفيذا لخطة مرسومة وسياسة موضوعة جرى عليها الخلفاء والولاة المسلمون فيما كانوا ينشئون من مدائن وأمصار، فحيث كان يراد إنشاء مدينة كان المسجد الجامع يحتل القلب منها.. وانتهى العمل في الجامع، وأقيمت أول صلاة فيه في السابع من رمضان سنة 361 هجرية، 972 ميلادية، وسمي بالأزهر نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.. لكن بعض المؤرخين يرجع التسمية إلى وجود الحدائق المزدهرة في القصور المحيطة بالأزهر آنذاك، أو لأنه كان

أكبر المساجد وأفخمها وقيل إنه سمي بذلك تفاؤلا بما سيكون عليه من شأن كبير بازدهار العلوم فيه.

ظل الأزهر يؤدي دوره في التعليم الديني للمصريين، وأنفق عليه الخلفاء الفاطميون بسخاء حتى بلغ أن الخليفة العزيز بالله خصص له أوقافا للصرف على مرافقه وشئونه من أجل العلم إلى جانب الصلاة وهو أول من أقام الدرس به عام 378 هـ فتحول بذلك من جامع إلى جامعة وخلال قرنين اقتصر التعليم في الأزهر على دراسة المذهب الشيعي، الذي أصبح المذهب السائد في التطبيقات العملية والأحكام القضائية، وتحولت مذاهب أهل السنة إى مذاهب مهولة بل كانت كتبهم تصادر.

ولكن بعد انتهاء الدولة الفاطمية انعكست الآية وتولت الدولة الأيوبية مقاليد الحكم، والتي وجه حكامها كل طاقاتهم لمحاربة الشيعة ومؤازرة المذهب السني، وهو مذهب الأيوبيين فبطلت الخطبة في الجامع الأزهر عملا بمذهب الإمام الشافعي وهو امتناع إقامة خطبتين للجمعة في بلد واحد والاكتفاء بإقامتها بالجامع المالكي.. وقد أدخل الأيوبيون فقه أهل السنة بمذاهبه الأربعة المعروفة إلى التدريس في الأزهر ومنعوا تدريس المذهب الشيعي، فتعرض للانقراض من الأزهر، وظل الأمر هكذا حتى انتهى عصر الدولة الأيوبية وبدأ حكم دولة المماليك حيث أمر السلطان الظاهر بيبرس بإصلاح الأزهر فأضيفت إليه في المدرسة الطيبرسية والمدرسة الأقبغاوية في

عصر المماليك البحرية بالإضافة إلى مدرسة ثالثة أضيفت إليه في عصر المماليك الشراكسة وهي المدرسة الحوهرية، التي تميز الأزهر بأفنيتها الحجرية ذات الزخارف النباتية المحفوة.. فأعيد بذلك للأزهر مكانته بل إن اسمه صار أعظم وألمع من أي وقت سابق لأن مصر كانت يومئذ ملجأ لآخر الخلفاء العباسيين ودارا للخلافة الإسلامية بعد وقوع بغداد في أيد التتار عام 656 هجرية، ونال الأزهر قسطه من هذا الشرف فضاعف من جهده وقوة إشعاعه ووفرة نتاجه العلمي، وكان ذلك العهد على حد تعبير المستشرقين هو العصر الذهبي للجماعة الأزهرية.

ويقول د. أحمد أبو الفتح، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة: إن هذه الحقبة من الإشراق والازدهار تلتها حقبة من الركود والانحدار بعد أن استولى العثمانيون على مصر في عام 922 هـ (1517م) بسبب فرضهم سياسة العزلة على كل البلاد العربية التي استولوا عليها ، والتي تأثر بها الأزهر، وهناك الذي بقي وحيدا منطويا على نفسه منقطعا عن تيار الحضارة والعلوم التي بدأت تزدهر في أوروبا واستمر الأزهر على مدى القرون الثلاثة التي حكم فيها العثمانيون مصر يجاهد لحفظ البقية الباقية من اللغة العربية من هذا التراث الإسلامي رغم العوامل الكثيرة التي كانت تتعاون للقضاء عليه.

ويضيف د. أبو الفتح: أن ولاية محمد علي على مصر (1805) كانت بداية بعث حقيقي لمصر جعل الحياة تدب في جميع أوصالها بعد أن خيم عليها العقم والسكون قرونا طويلة ، وقد فكر محمد علي في أسلوب آخر للانتفاع بالأزهر إذ أوفد عددا من علمائه الشباب في بعثات علمية للدراسة في أوروبا الذي نالوا حظا من الثقافة الغربية هو رفاعة الطهطاوي، الذي أصبح بعد عودته من فرنسا ناظرا لمدرسة الألسن ولكن الأزهر نفسه ظل فترة طويلة مقاوما لفكرة تعديل مناهج دراسته بإمدادها ببعض العلوم التي كان يسميها خطأ بالعلوم الحديثة مع أنها في الحقيقة قديمة وأن دخولها في بلاد الشرق إنما هو عودة إلى موطنها الأصلي الذي خرجت منه.

وكانت أول خطوة في سبيل إدخال العلوم الحديثة إلى الأزهر تلك التي قام بها الخديوي عباس بطلب من الإمام محمد عبده حيث أصدر قانون الجامع الأزهر عام 1896 وجاء فيه أن بعض العلوم الرياضية كالحساب والجبر تعد موادا إجبارية يدرسها طلاب الأزهر كما أن هناك موادا اختيارية كالجغرافيا والتاريخ والهندسة.. ووفقا لهذا القانون تقدمت المناهج بخطى ثابتة حيث أضيفت لائحة جديدة للقانون والتي لم تكتف بجعل المواد الاختيارية في القانون السابق إجبارية بل أضافت إليها علوما أخرى كخواص الأجسام وقواعد الصحة والتربية العملية والهيئة والميقات في سبع وثلاثين مادة كلها إجبارية بدل من خمس عشرة مادة في القانون السابق..

إلا أن هذا المناخ الجديد لم يستطع أن يفرض نفسه على طلاب الأزهـر إلا بعـد مراحل من المقاومة تارة ومن التردد تارة أخرى، ومن التجربة الجزئية تارة ثالثة، ثم تم تعميم المنهج الجديد في المعاهد التابعة للأزهر في الأقاليم.

كان الأزهر منذ إنشائه لا يعـرف في دروسـه وكتبـه إلا اللغـة العربيـة ولم تكـن هناك لغة أخرى تدرس بـه في أقـسام عامـة أو خاصـة حتـى صـدر قـانون عـام 1349هـ - 1930م بشأن تنظيم الدراسة فيه فأدخل لأول مرة في التاريخ تعلـيم لغة أجنبية في مناهج التخصص لكلية أصول الدين ثم جاء قـانون مـارس 1936 الذي عمم ذلك في سائر الكليات .. ولا ينبغي لنـا أن نخـتم الحـديث عـن هـذا العهد دون أن نذكر من بين التنظيمات الأزهرية مـا قـام بـه الملـك فـؤاد الـذي اهتم بنظام البعوث الأزهريـة للدراسـات العليـا في أوروبـا، وقـد كـان أول مـن يرسل بعثة أزهرية للخارج في القرن العشرين في عام 1936.

أما الملك فاروق فقد قام بتشجيع وفود الطـلاب عـن الـدول الإسـلامية التـي لا تحسن التحدث باللغة العربية وأمر بإنشاء أقسام إعدادية تمكـنهم بعـد إتقـان هذه اللغة من دخول ما يشاءون من الأقسام النظامية والعامة.

ويقولد. شمس طنطاوي، أستاذ العمارة الإسلامية بجامعة عين شمس: إن الأزهر يعـد أعـد أقـدم جامعـة في العـالم درس فيهـا القـانون والـشريعة، وقـد أولاه المـسلمون رعايـة عظيمـة واعتـبروه لـصيقا بهـم، فأضـافوا إليـه وتوالـت

عليه حضارات إسلامية عدة الأيوبية والمملوكية والتركية، وكل ما أضاف للأزهر سواء في شكله المعماري أو فيما يدرس به من مواد.

منذ نشأته عام 972 ميلادية ارتبط الأزهر كجامع وجامعة بالتعليم في حياة المصريين، وأية كانت بدايته لتدريس ونشر المذهب الشيعي، وخلال تاريخه الطويل جرت مياه كثيرة في نوعية المناهج والتعليم الأزهري، والذي كان يتم في أروقته وحول أعمدته، والتي كانت تدرس فيها مختلف فروع الشريعة الإسلامية واللغة العربية والفقه والسيرة وبعض العلوم الثقافية كالجغرافيا والتاريخ واللفلسفة والرياضيات مع وجود كليات رئيسية تدرس علوم الفقه الإسلامي هي أصول الدين والدعوة اللغة العربية والشريعة، ثم جاء القانون 103 لسنة 1961 المعروف بقانون تطوير الأزهر ليدخل تعديلات جرية في نظم الدراسة بالأزهر بإدخال كل الكليات العلمية (الهندسة – الصيدلة – الطب – إلخ) إلى الأزهر، إضافة إلى تحميل طلبة المعاهد الأزهرية في المراحل المختلفة بمناهج وزارة التربية والتعليم كاملة، وتمر السنون وتزداد عمليات الجرح والتعديل في مناهج الأزهر حتى صدور قانون شيخ الأزهر الحالي د. طنطاوي بإلغاء السنة الرابعة من المرحلة الثانوية الأزهرية.

ونص القانون في مادته الثانية على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى، التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي، ودراسته ونشره، وتحمل

أمانة الرسالة الإسلامية لكل شعوب العالم، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورقي الحضارة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية، وتوريد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن.. كما تعمل على تخريج علماء عادلين متفقهين في الدين يجمعون مع الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية في الدين لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. وقد تأسست وفقا لأحكام هذا القانون جامعة الأزهر والتي تتكون من كليات التجارة والزراعة والطب والهندسة والتربية والبنات والعلوم، بالإضافة إلى الكليات الشرعية الثلاث: وهي الشريعة والقانون وأصول الدين واللغة العربية بهدف تخريج الطبيب العالم والمهندس الداعية والمحاسب المتدين ولتحقيق هذا الهدف ألزم هذا القانون (103 لسنة 61) الطلاب الأزهريين بدراسة جميع المناهج المقررة لى طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم علاوة على مناهج التعليم الأزهري.

وأفرد القانون 103 لسنة 61 بابه الخامس للمعاهد الأزهرية، ونص في مادته الـ13 على أن تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية الموجودة قبل إصدار

القانون، ويجوز إنشاء معاهد أزهرية أخرى، بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وتسمى الأقسام الابتدائية منها المعاهد الإعدادية للأزهر، وتسمى الأقسام الثانوية منها المعاهد الثانوية للأزهر ونصت المادة ال(84) من القانون على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب إلى المعاهد الإعدادية للأزهر، ووفقا لهذا النص ألغيت كتاتيب تحفيظ القرآن.

وقد حددت المادة (85) من القانون الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر فقالت إن هدفها هو تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها وإعداده الإعداد الكامل لدخول كليات جامعة الأزهر.. ووفقا للمادة (89) من هذا القانون أيضا يحق للحاصلين على الثانوية الأزرهية حق دخول إحدى كليات جامعة الأزهر، وفق قواعد القبول التي يقررها مجلس الجامعة، كما يجوز للحاصلين على الشهادات العامة من المدارس الثانوية العامة أن يلطبوا الالتحاق بإحدى كليات الأزهر بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادات الثانوية الأزهرية.

وقد كانت هذه المواد تمثل ثغرات حقيقية للتجاوز في شرط حفظ القرآن، حيث نصت اللائحة التنفيذية من القانون على أن يلتحق طلاب الشهادات

الابتدائية والإعدادية العامة للمعاهد الأزهرية بعد اجتياز حفظ القرآن الكـريم بحيث يحقق التعادل بينهم وبين الطلبة الأزهـريين، ونتيجـة لقلـة الإقبـال عـلى الدراسة الأزهرية وفراغ مقاعد المعاهد الأزهرية تساهل مديرو المعاهد في هـذا الشرط الأسـاسي (حفـظ القـرآن) مـما أدى في النهايـة إلى دخـول الأزهـر راسـبو المدارس العامة، وكانت الطامة الكبرى هـي ضـعف الخـريجين وعـدم إجـادتهم لأصول المواد الشرعية ولا لقواعد المواد العلمية المستحدثة.

وقد تباينت الآراء حول هذا القـانون وآثـاره عـلى التعلـيم الأزهـري، ففـي رأي الداعية الإسلامي الكبير الراحل الشيخ محمد متـولي الـشعراوي، أن الدراسـة في الأزهر كان قد تم تنظيمها بشكل شامل ومتكامل في عهـد الإمـام الأكـبر الـشيخ مصطفى المراغي في الثلاثينات من هذا القرن وصارت زهور الأزهر تتفتح في كل اتجاه، ولكن المتربـصين بـالأزهر وقفـوا لهـذه الزهـور بالمرصـاد لإخـماد تفتحهـا وكانت وسيلتهم في ذلك ما قيل إنه تطوير للأزهر ليضم كليـات حديثـة خاصـة بالعلوم التجريبية إلى جانب العلوم الشرعية، وكـان هـذا التطـوير اعتـداء عـلى المنابع الأولى للكليات الشرعية وحقـق المتربـصون أهـدافهم عـن طريـق ازدواج المناهج الدراسية في مراحل التعلـيم قبـل الجـامعي، وكـان لهـذا الازدواج الأثـر السيئ على طلاب الأزهر، حيث حملهم عبئا ثقيلا من المواد الدراسية المتعددة.

ويقول الشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر: إن القانون فشل في تحقيق أهدافه وهي تخريج المهندس الداعية والطبيب الفقيه وعالم الأزهر الكفء، فالواقع يؤكد فشل هذا القانون في تحقيق هذه الأهداف، فلم يستطع الأزهر تخريج أي من هذه الأفراد، لأن المستوى العلمي للخريج لم يؤهله لأن يكون صالحا للدعوة، وفوق ذلك فشل الأزهر في تخريج الدعاة المتفقهين وهي مهمته الأساسية وأصبح خريجو الأزهر مسارا لسخرية المجتمع بسبب سوء مستواهم الديني والعلمي خصوصا الذين يوكل إليهم أمر إمامة الناس في المساجد، فكثير منهم لا يحسنون قراءة القرآن الكريم ولا التحدث باللغة العربية.

وعلى هذا فإن الأمر يستلزم إعادة النظر في القانون وتصحيح الوضع إلى ما كان عليه قبل صدوره كي يعود الأزهر إلى سابق عهده جامعة إسلامية.

ويرى د. إبراهيم الخولي، أستاذ اللغة العربية بجامعة الأزهر، أن القانون (103) جيد لو أحسن تطبيقه وسد ثغراته التي أدت إلى خفض مستوى خريجي الأزهر، أن القانون أتاح لطلبة الأزهر مشاركة المجتمع في كل مشاكله الدينية والدنيوية، فقبل هذا القانون كان الأزهري منبوذا لا يلجأ إليه أحد إلا في حالة السؤال عن قضية شرعية خصوصا مع محاولة الاستعمار الأجنبي لتشويه صورة الأزهر، وقطع علاقته بأي مجال من مجالات الحياة.. ولو طبق هذا القانون نصا وروحا وخلصت النيات من

ورائه لكان الأزهر في وضع مختلف تماما عما هو عليه الآن، ولاستطاع اختراق الحدود والآفاق حاملا رسالة الإسلام إلى العالم أجمع.

ويؤكد د. الخولي عد التكافؤ بين أهداف القانون والوسائل، التي نص عليها لتحقيق أهدافه وفي مقدمتها السلم التعليمي وازدواجية المناهج حتى أصبحت مسخا شائها لا تغني ولا تسمن من جوع، ولم يعد طالب الأزهر يتقن لا علوم الدين ولا علوم الدنيا.

ويرى د. محمد السعدي فرهود، رئيس جامعة الأهر الأسبق، أن جامعة الأزهر مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي الأزهري وكلياتها الحديثة كالطب والهندسة والصيدلة والزراعة وغيرها ليست كليات جديدة عليها، وإنما هي امتداد لنشاط الأزهر القديم الذي لم يتغير حتى عهد الحملة الفرنسية، إذ كان الأزهر هو حامي القيم الإسلامية وهو الجامعة العربية الإسلامية، التي تقوم بتدريس كافة التخصصات لطلابها، والمترددين على الأزهر من كافة أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك العلوم العلمية والشرعية، فجامعة الأزهر لم يتغير شكلها ولم تلبس ثوبا غير ثوبها، بإضافة كليات عملية لها، وإنما هي تعود إلى سالف عهدها المضيء، الذي يعرفه كال من يقرأ تاريخ الأزهر الناصع.

ويؤكد فرهود أن اللغة الأجنبية هي العقبة الأساسية في طريق طلاب الأزهر، والتي يتم تدريسها بشكل سطحي، فالطالب لا يستوعبها لأنها غير

متصلة بالثقافة الإسلامية ولا يسبقها دراسة لغوية عن طريق المحادثة والمشافهة وإنما هي حروف وكلمات ينطقها أمام طلابه فقط.. إنني أخشى حينما يذهب العلماء الأزهريون إلى البلاد الأجنبية، والتي تحتاج إلى مشافهة بالإنجليزية أو الفرنسية ألا نجد العدد الكافي، فالذين يتقنون اللغة الإنجليزية من الأزهر قليلون.

لكن ما الأسباب التي أدت إلى ضعف مستوى خريجي الأزهر؟ وهل التطوير الذي ظهر على مناهج الأزهر هو السبب؟

د. محمد البري، رئيس جبهة علماء الأزهر اللأسبق يرفض إلقاء اللوم على قانون تطوير الأزهر مؤكدا أن القانون ليس مسؤولا عن ضعف مستوى خريجي الأزهر وإنما السبب الحقيقي هو التهاون والتساهل الذي أصبح متفشيا في المعاهد الأزهرية وإسناد الأمر لمعلمين غير مؤهلين تأهيلا جيدا، ويرى أنه لو أعيد النظر في المناهج الأزهرية وتم القضاء على الازدواجية التي يعاني منها الطالب الأزهري في تعليمه، ولو وجدت الجدية والانضباط في المعاهد الأزهرية لانصلح الحال وأمكن الاستفادة من القانون.

ويشير الراحل د. محمد بلتاجي، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة، إلى أن السبب في ضعف مستوى خريجي الأزهر، هو التقصير والتفريط في تحقيق شروط الالتحاق بالأزهر وهي حفظ القرآن كاملا وإجادة القراءة والكتابة، والتي كانت سارية قبل تطبيق القانون 103، وقبول المعاهد

الأزهرية لغير الحافظين للقرآن بالإضافة إلى تأهيل المسؤولين بالمعاهد في نجاح الطلاب وتصعيدهم من سنة دراسية لأخرى بدون تحقيق المستوى العلمي المطلوب إضافة إلى ازدواجية التعليم وصعوبة الاستيعاب من جانب الطلبة، والنتيجة الطبيعية هي خفض المستوى.

ويرى د. عباس شومان، الأستاذ بجامعة الأزهر، أن أحد أهم أسباب خفض المستوى العملي لطلاب الأزهر، هو إلغاء الكتاتيب بحجة مسايرة العصر والقضاء على مظاهر التخلف، وقد ظن القائمون على تطوير التعليم الأزهري أن الكتاتيب رمز للتخلف فنقلوا التلاميذ من كتاب سيدنا إلى المدارس والجامعات، وبعض أن كان الطالب يجلس على الأرض أمام شيخه ليحفظ القرآن عن ظهر قلب وإذا انتقل إلى المدرسة حيث زادت كثافة الفصول وقلت القدرة على الاستيعاب والحفظ ضعف المستوى وظهرت أخطاء إلغاء الكتاتيب وأصبح من المألوف اليوم أن يتخرج الطالب من جامعة الأزهر، وهو لا يحفظ كتاب الله، مع أنه مقرر عليه منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة، وحتى الذين يحفظونه بعضهم لا يجيد أحكام التلاوة، وقد شعر الغيورون على كتاب الله بالضرر الكبير الذي ترتب على إهمال الكتاتيب، فطالبوا بعودتها مرة أخرى ولن يتحسن مستوى الطلاب الأزهريين إلا بالعودة للكتاب وتوفير الشيوخ، الذين يحفظون القرآن للقيام بالتدريس في هذه الكتاتيب.

يقول د. فتحي العراقي، المستشار بإدارة المعاهد الأزهرية: إن معظم المعاهد غير صالحة للعملية التعليمية، وأن الكثير من نصفها تعاني نقص الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء، وأن نسبة التسرب بين الطلاب والمعاهد زادت بشكل خطير.. وأن الميزانيات المخصصة لشراء الكتب وتأسيس المكتبات لا تكفي لشراء حتى صحيفة يومية واحدة، وأن كوارث زلزال أكتوبر 1992م ادت إلى إغلاق أكثر من 1500 معهد أزهري لا يزال بعضها مغلق إلى الآن، لأنه لا توجد اعتمادات مالية تكفي لترميمها.

وقال: إن ميزانية الأزهر هزيلة للغاية وهي سبب رئيسي في إضعاف دور الأزهر بسبب مصادرة أموال الأوقاف الخاصة بالأزهر، وتمويله بميزانية حكومية هزيلة وهو ما يؤدي إلى تعريض مستقبل الأزهر للخطر.

وأضاف: تكلفة الطالب الأزهري نفسها انخفضت بشدة حيث بلغت بالنسبة لطالب الابتدائية والإعدادية 5 جنيهات سنويا، مقابل 2 جنيه للطالب عام 1992 بالمرحلة الثانوية بعد أن كانت عام 1945، 47 جنيه في المتوسط مع الأخذ في الاعتبار فرق القيمة الشرائية للجنيه، وبذلك تكون تكلفة ما تنفقه الدولة على التعليم الأزهري لم يتعد 5% من الإنفاق على التعليم العام في عام 1995م.

وأشار العراقي إلى ارتباط الإنفاق على التعليم الأزهري بانخفاض المستوى التعليمي للخريجين إضافة إلى الاستعانة بحملة الدبلومات الفنية غير

المتخصصين للتـدريس للطلبـة، حيـث لا تتعـدى نـسبة المـؤهلات العليـا الـذين يدرسـون للطـلاب بالمرحلـة الابتدائيـة 33.4% فقـط والبـاقي حملـة دبلومـات، بالإضافة إلى العجز الهائل في التخصصات العلمية.

من ناحية أخرى أثار قرار المجلس الأعلى للأزهر بتعديل مدة الدراسـة بالثـانوي الأزهريـ لتصبح ثلاث سنوات بدلا من أربع، والذي صدر في 18-12-1997 جدلا واسعا وزاد من الجدل إقرار مجلس الشعب القانون مؤخرا على الرغم مما أعلنه الإمام الأكبر د. سيد طنطـاوي مـن أنـه لا تهـاون في حفـظ القـرآن الكـريم مـن الابتدائي حتى الثانوي، وأن التطوير ينحصر في تنقية المواد الشرعية والعربية من المكرر والحشو.

المؤيدون لقرار خفض سنوات الدراسة يبنون تأييـدهم عـلى أسـاس أن المنـاهج الدراسية في الأزهر باقية كما هي دون حذف أو نقصان.

أما المعارضون فيرتكزون على أن كل ضـعف أو تراجـع يـصيب الأزهـر الـشريف يؤدي بالضرورة إلى تجريدنا من السلاح الوحيد المـؤثر الـذي يـستطيع مواجهـة أعداء الإسلام والتصدي لهم.

ومن جانبه أكد شيخ الأزهر، أن التعـديل وتخفـيض سـنوات الدراسـة يمثـل عـدلا ومـساواة بالطالـب الأزهـري، لأنـه لـيس مـن العـدل أن الدراسـة في الثانوية العامـة ثـلاث سـنوات وفي الأزهـر أربـع سـنوات، موضـحا أن كثـيرا

من أولياء الأمور ألحوا في طلب هذا التعديل وخاصة بعد تحـول آلاف الطـلاب والطالبات من الأزهر إلى غيره.

وقال: إن حفظ القرآن الكريم ودراسة المواد الـشرعية واللغويـة بجميـع مراحـل العليم بالأزهر تظل كما هي ولن ينقص منهـا شيء فقـط سـوى يـتم مراجعتهـا وتهذيبها عن طريق الخبراء والأمناء، وأكد أن ما يفعله المسؤولون في الأزهر من أجل الدين والعدالة.

يقول المعارضون للقرار: إن قانون د. طنطاوي الجديد ليس أول حلقات المؤامرة على الأزهر فالقانون رقم (103) يمثـل أول المحطـات الرئيـسية في إلغـاء الـدور التاريخي للأزهر كجامعة للعلوم الإسـلامية وتبـع ذلـك خطـوات أخـرى لا تقـل خطورة في هدم شخصية الأزهر المميزة واستقلالية حتى تحـول إلى مجـرد فـرع من أجهزة وزارة التربية والتعليم، وقد استغلت هزيمة يونيو 1967 أيـضا للنيـل من الأزهر إذا صدر قرار في هذا العام بتخفيض سنوات الدراسة بالأزهر، بحجـة خفض النفقات وتعبئـة المـوارد لمواجهـة ظـروف الحـرب وتـم تقلـيص سـنوات الدراسة في الإعدادية الأزهرية من أربع سنوات إلى ثـلاث سـنوات ومـن خمـس سنوات في الثانويـة إلى أربـع، ثـم أصـبحت الآن ثـلاث فقـط بمقتـضى التعـديل الأخير، وقد قيل وقتها إن هذا التخفيض مؤقت.

والمراحل الأخيرة من عملية هدم التعليم الأزهري جرت كلها في التسعينات، ففي عام 1991م طبقت قاعدة مساواة معاهد التعليم الأزهري وشهادات الأزهر بشهادات وزارة التربية والتعليم ليترتب على ذلك حذف 50% تقريبا من الدراسات الشرعية واللغوية في المناهج الأزهرية، في حين بقيت المواد التي فرضت على طلاب الأزهر من التعليم العام كما هي دون حذف.. وفي عام 1997 تقرر إلغاء معاهد المعلمين الأزهريين وعددها 20 معهدا وترتب على ذلك ضعف مستوى حفظ القرآن ودارسيه، وجاءت التقارير الأخيرة مع بداية عام 1998م، حيث ترتب عليها حذف المزيد من المواد الشرعية وعلوم القرآن وتخريج طلبة ضعاف المستوى ليفقد التعليم الأزهري بذلك سمته الأساسية وخصوصيته باعتباره تعليما دينيا ويتحول إلى تعليم علماني لا ديني، بعدما تقرر افتتاح أقسام فنية تابعة للتعليم الأزهري "زراعي - صناعي - تجاري"، بحيث لم يتبق سوى نقل الإشراف على التعليم الأزهري إلى وزارة التربية والتعليم.

يقول الشيخ جودة الصفتي مدير الخطة والمناهج بالأزهر الأسبق: إنه في أعقاب التطوير الذي فرض على الأزهر 1961 أضيفت مناهج وزارة التربية والتعليم إلى مناهج العلوم الشرعية التي كانت تدرس في المعاهد الأزهرية مما أثقل كاهل الطلاب، الأمر الذي أدى إلى تقليص جميع المواد الشرعية بنسبة 33% خاصة أن سنوات الدراسة بالمعاهد انخفضت من

تسع إلى ثمان سنوات ثم سبع ثم ست في النظام الأخير، وأنه تم تقليص المواد الشرعية مرة أخرى بنسبة 20% كل مادة على حدة، بينما بقيت مناهج وزارة التربية والتعليم كما هي، ومع تزايد الشكاوى من كثافة المنهج، صدرت التعليمات للمرة الثالثة بتقليص المواد الشرعية في المرحلة الثانوية بنسبة تتراوح ما بين 5% و10% من كل منهج في حين تم تقليص 20% من المواد الشرعية من منهج الإعدادي الأزهري.. وبناء على ذلك كما يقول الصفتي فالتقليص الأخير بعد تعديل الثانوية الأزهرية من أربع إلى ثلاث سنوات سيؤدي إلى مسخ للمنهج الضعيف الحالي، وسيترتب عليه تخريج أنصاف متعلمين، ولا يستطيعون التصدي لما يموج به المجتمع من انحرافات في العقيدة والسلوك، بل إنهم يكونون وقودا لهذا الانحراف كما هو حادث الآن.

كان أبرز المعارضين وأكثير من أقلق شيخ الأزهر في التعديلات الأخيرة الداعية الإسلامي الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله، فقد أثير حول رأيه وقبوله أو معارضته للقانون وأقاويل كثيرة أصحها أنه وافق على التعديل بعدما أبلغه يخ الأزهر شخصيا في زيارة خاصة لمنزله بأن القانون يعطي لشيخ الأزهر حق الحذف أو التعديل، وسيخوله كافه اختصاصات رئيس الوزراء بشأن الأزهر، وأنه لن يوافق على تقليص مساحة أو حصص المواد الفقهية أو الشرعية أو القرآن، وقد أبلغ مسؤولون بالدولة

الشعراوي أنه سيصدر قانون جديد للأزهر نهاية هذا العام الذي صدر فيه قانون تطوير الأزهر الأخير يعالج كل شؤون التعليم الأزهري، وقد أدى ذلك إلى إعلان الشعراوي موافقته على القانون، ولكن وفدا من العلماء زار الشعراوي بعد ذلك وبين له الحقيقة بالمستندات فأعلن العدول عن موافقته وعارض القانون بشده من جديد، حيث حذر من وجود إرادة لهدم الأزهر.

ويقول علي لبن، أحد خبراء التعليم الأزهري: إن شيخ الأزهر اتهم معارضيه بشكل غير لائق وهناك كثيرا من الحقائق الغائبة عن شيخ الأزهر عندما اتهم معارضيه منها أنه قال إن خطته لإلغاء النسة الرابعة من المعاهد الأزهرية الثانوية لن تنقص شيئا من المواد الشرعية دون تخفيض لعدد الحصص وموضوعات المواد الشرعية والعربية، ولكن كيف وقد صدر قرار عام 1988 يعلن بعض المواد الأزهرية ويخفض عدد الحصص في المواد الشرعية ويضيف حصص للمواد العلمية.

ويؤكد لبن أن حال الأزهر لا يطمئن، وكل الدلائل تؤكد أنه في خطر، وأن هناك مؤامرات لتحجيم دوره وحجمه عن أداء رسالته وللأسف يشارك فيها بوعي أو بدون وعي عدد من أبنائه.

أما الشيخ منصور الرفاعي عبيد، وكيل وزارة الأوقاف الأسبق فيقول: أنا كرجل أزهري أعتقد أن الدراسة في الأزهر يجب أن تكون على المنهج

الذي درسنا عليه وهو أربع سنوات، ذلك لأن الطالب في المرحلة الثانوية يتميز بتقبله للعلوم وبذهنه المنفتح والإقبال فلى الحياة، من هنا فهو عندما يدرس الفقه والتفسير واللغة بكل أنواعها والحديث وغيرها يؤهل نفسه قبل دخول الجامعة، ويؤصل ذلك بالدراسة في الجامعة ويعمق معارفه ويتكون لديه الاستعداد لتحمل المسؤولية.. وقد وضح القرآن أنه على فريق من المؤمنين أن يتخصص في الدراسة الدينية ويتعمق فيها مع الإحاطة ببعض العلوم الاجتماعية والفلسفية حتى يكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن الدين ومناظره والمخالفين قال تعالى: "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم...".

ويضيف الشيخ الرفاعي أنه عندما خفضت الدراسة الثانوية الأزهرية من خمس سنوات إلى أربعة لاحظنا أن العلماء الذين تخرجوا من الجامعة الآن لم يستطيعوا الوقوف على المنابر وأصبح جيش الدعاة الآن رغم كثرته لا يؤدي ما هو مطلوب منه على الساحة الاجتاعية فما بالنا إذا خفضنا الدراسة إلى ثلاث سنوات؟!

من جانب آخر نفى المؤيدون للقانون الجديد كل اتهامات المعارضين، فوزير الأوقاف المصري د. محمود حمدي زقزوق أكد أن حركات الإصلاح في الأزهر على مر التاريخ واجهت معارضة شديدة، وهي المعارضة نفسها التي تواجه إصلاح المناهج وقال: إن القانون رقم 103 لاقى معارضة شديدة

وقد أثبت التطبيق العملي سلامة القانون، وأن الفشل يرجع فقط إلى عدم إيمان القائمين على تطبيقه بنصوصه، القول الذي مفاده يكون التعديل المقترح مدفوعا من الداخل أو الخارج، وأنه نابع من الأزهر، وليس من الحكومة، موضحا أن تخفيض سنوات الدراسة لن يمس جوهر المواد التي يدرسها الطلاب.

ويؤكد د. أحمد عمر هاشم، رئيس جامعة الأزهر السابق، أن خفض سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي الأزهري سو يحقق العدالة بين خريجي الأزهر والتعليم العام في حالة الإحالة إلى المعاش، كما أنه سيتم تخليص المناهج الدراسية من الحشو الزائد الذي يثقل كاهل الطلاب الأمر الذي سيساعد على التركيز الدراسي وتحسين المستو العلمي للطالب، ولا توجد دوافع خفية ولا ضغوط خارجية على الأزهر لتقديم هذا المشروع، وأنه فقط جاء نتيجة حاجة ملحة وبناء على توصيات اللجان الفنية التي شكلها المجلس الأعلى للأزهر، لوقف التدهور في التعليم الأزهري والارتقاء بمستواه حفاظا على الرسالة الدينية للأزهر وحماية اللغة العربية.

وقد شهد مجلس الشعب المصري جدلا واسعا بين الأعضاء المؤيدين للقانون والمعارضين له ووصلت الأمور ذروتها على مدى عدة جلسات حاول فيها النواب المعارضون عرقلة استصدار القانون، وقال النائب د. أيمن نور: إن التعديل سيعنى اختزال سنة تعليمية أي بواقع 25% من المناهج آنذاك

وهو ما سيؤثر على العملية التعليمية وعلى مستوى خريجي الأزهر، وقال إنه من الأفضل إذا كنا نريد تحقيق العدالة بين خريج الأزهر والتعليم العام أن نساوي بينهما في سن المعاش، فهذا أوفر لنا من الدخول في مغامرة غير محسوبة، وهو إنقاص سنة من الثانوية الأزهرية.

وأشار د. نور إلى ضعف مستوى الخريجين من الأزهر وتساءل مما سيكون عليه سيكون حالهم بعد خفض سنوات الدراسة، متطرقا إلى تلك الرسالة التي بعث بها بعض أولياء الأمور إلى الراحل ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى، ونشرت في الأهرام عن انخفاض مستوى التعليم في الأزهر، مؤكدا ضرورة البحث عن سبل أخرى لتحقيق العدالة، شريطة أن يكون في خدمة مستوى الأزهريين.

ويتخوف بعض المراقبين من أن يؤدي الهجوم على الأزهر إلى تحقير دوره ورفض حديث غير العالمين بأمور الأزهر.. وقال بعضهم: إننا نحمل شيخ الأزهر المسؤولية كاملة إذا كان في القانون انتقاص من حقوق الأزهر، وإن العهدة على شيخ الأزهر لما له من مكانة علمية وروحية بين المسلمين.. وقد حضر جلسات المناقشة د. طنطاوي شيخ الأزهر ودافع عن المشروع مؤكدا أنه جاء نابعا من رغبة المجلس الأعلى للأزهر التي يراها ضرورية لمسايرة العصر، وبناء على طلب العديد من أولياء الأمور بتخفيف الحمل الدراسي عن كاهل الطلاب، وأن التعديل لن ينال من القرآن ولا من

العلوم الشرعية، وإنما يقتصر على حذف الحشو الزائد.. وقد أقر البرلمان المـصري التعديلات الأخيرة بتخفيض مدة الدراسة بالثـانوي الأزهـري إلى ثـلاث سـنوات بدلا من أربعة وتم بالفعل إقرار القانون الجديد.

(2)

الأزهر والدعوة الإسلامية

عنـد الحـديث عـن دور الأزهـر منـذ نـشأته في مجـال الـدعوة الإسلامية بين دعوة، بين دور العلم في العالم الإسلامي، سنجد أنـه استطاع تجاوز حدود أروقته، وأن يمتد أثره لآفاق أرحب.. ولكـن مـع تتـابع الحقـب التـي مـرت بـالأزهر نجـد اختلافـا شـديدا في أساليب الدعوة بما يتلاءم مع كل عـصر، والمـدهش أن كثـيرا مـن الانتقادات توجه لمعظم الدعاة الأزهريين في العقد الأخـير، حيـث أصبحت هناك أوجه قـصور بـارزة، يتعـين مـن خلالهـا أن يكـون هناك إعادة نظر في الأساليب والتأهيل.

وتتجلى المفارقة واضحة بين داعيـة الأزهـر في المـاضي، والـدعاة الجـدد، فـالأول كـان صـاحب علـم واسـع، ويتـصف بـالجرأة وكانـت منـابر المـسجد تـشهد واجهـة الاسـتعمار والظلـم الاجتماعـي، فهـل اختلـف عمـل الداعيـة بـاختلاف العـصر والأحـداث؟ الدراسـات في ميـدان الـدعوة والـدعاة تؤكـد أن معاهـد الأزهر اليـوم لم تحقـق الهـدف منهـا في تخـريج الداعيـة، كـما كـان في المـاضي والتـي تنتهـي فـور تخرجـه، فـلا تواصـل هـذه المعاهـد دورهـا في تثقيـف الطلاب، وهو الأمر الذي يحول بين الداعيـة والإلمـام الكـافي بـالكثير مـن قـضايا عـصره، مـما يـؤدي إلى انعـدام مـصداقيته لـدى النـاس.. وقـد أجمـع أهـل

الرأي أن العصر الـذي نعيـشه بحاجـة إلى داعيـة غـير تقليـدي، فعنـصر الـدفع لحركة هذه الأمة من أجل بناء نهضتها وحضارتها، يتطلب داعية من نوع خـاص يتسلح بثقافة إسلامية صـحيحة، وعلـم بـأمور وقـضايا الواقـع، يناسـب الوضـع الدولي الجديد الذي أصبح فيه مدينة واحدة بسبب التقدم العلمـي المـذهل في عالم الاتصالات والثورة التكنولوجية.

وطالب البعض بتعديل قانون الأزهر نفسه حتى يعود العـالم الأزهـري الـشامل القادر على الحديث في كل القضايا، وفي عهد د. محمد الـسعدي فرهـود، رئـيس جامعة الأزهر الأسبق، تم إنشاء قسم علمي للثقافـة الدينيـة في كـل كليـة مـن الكليات العلمية، كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة كجزء من التطور المأمول للنهوض بشؤون الدعوة الإسلامية.

ومن جانبه حث د. أحمد عمـر هاشـم، الـرئيس الـسابق لجامعـة الأزهـر، عـلى ضرورة أن يكـون الـدعاة قـادرين عـلى توصـيل الـدعوة والمفـاهيم الإسـلامية الــصحيحة إلى كــل العــالم بــشكل علمــي، ومــن هنــا كانــت مــسؤولية الـدعاة وأهميـتهم، وكـان تفـاوتهم في نقـل الـدعوة بمنهجهـا الربـاني البليـغ، وبأسلوبها السمح الكريم، وبما تحتوي عليـه مـن علـوم دينيـة وأخـرى دنيويـة، فلابـد للـدعاة مـن معرفتهـا حتـى تكـون الـدعوة في إطارهـا الـصحيح.. ومـن هذا المنطلق أكد أن الأزهر وجامعته حريـصين عـلى تنظـيم المـؤتمرات العلميـة التي تناقش أمور الـدعوة بالأسـلوب العلمـي، مـن أجـل ربـط الـدعوة بقـضايا

المجتمع، والحرص على مشاركة علماء الشريعة والفقهاء في المؤتمرات التي تنظمها الكليات العلمية المختلفة، وذلك لبيان أحكام الشريعة الإسلامية في القضايا المستجدة على الساحة الإسلامية.

العمل الدعوي لخريجي الأزهر بات لا يقتصر على الحدود الإقليمية فقط، وإنما ينطلق الدعاة في كافة أرجاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي للدعوة إلى الله وتطبيقا للقول إن الإسلام دين عالمي ولا تقتصر رسالته على زمان أو مكان معين.. ولم تكن مهمة علماء الأزهر الشريف منحصرة في إلقاء الدروس على الطلاب فيه فحسب، بل فكر في الجماهير الإسلامية التي لم تحظ بالجلوس في حلقات الدراسة، فأرسل وفوده إلى شتى بقاع العالم، فهو يرسل علماءه بالآلاف إلى الشعوب الإسلامية معلمين ودعاة، فضلا عن الطلاب الوافدين، الذي يتلقون العالم في كلياته ومعاهده المختلفة من كل بلاد العالم الإسلامي، وفي مصر أكثر من 60 كلية بجامعة الأزهر تقوم سنويا بتخريج دعاة وأئمة ووعاظ، وأساتذة في كافة مجالات العلوم الإسلامية، ويتم إعداد الدعاة عن طريق المعاهد، التي تستهدف تخريج الداعية العالم بأصول دينه، الموثوق في معلوماته عن الإسلام، والقادر على تصحيح المفاهيم عن العقيدة، وإيضاح حكم الدين في مختلف قضايا ومشكلات العصر.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود قصور في عمل الدعاة يتمثل في عدم إتقانهم للغات الأجنبية للبلاد التي يذهبون إليها مما يصعب من مهمة التواصل والتفاعل المنشود مع هذه المجتمعات، وكذلك يتخلف البعض عن متابعة القضايا العالمية، ومع كل المحاولات لتخريج الداعية المثقف، فإن مشكلة التعليم في الأزهر فيما يتصل بدراسة اللغة، تتم بأسلوب شكلي وعابر، وفور انتهاء الدراسة والتأهيل لا ينتبه بعض الدعاة إلى عملية التثقيف الذاتي، أو النظر إلى الأبعاد السياسية للظروف المحيطة به، ولذا اقترح المعنيون بشؤون الأزهر والدعوة الإسلامية تطوير المناهج لتكون بكل اللغا، والتصدي لمحاولات التشويه الغربي، والاستفادة من أجهزة الإعلام المختلفة في نشر الدعوة، وضرورة التعرف على طبيعة الشعوب التي يدعون فيها للإسلام، والمشكلات والقضايا التي تعتريهم، حتى يمكن مناقشتها وطرح وإيجاد الحلول لها.

يقول د. عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف المصرية السابق: إن الداعية يجب أن تتوافر فيه عدة شروط قبل أن يتم اعتماده للسفر، منها أن يكون عالما بالتاريخ الإسلامي وبسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى دراية كبيرة بالفقه والتفسير والحديث، بجانب إلمامه باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، كما يشترط فيه أن يكون سليم الأعضاء والحواس، وتجرى مقابلة شخصية يتم فيها التفاضل بين المتقمين للاختبار السنوي. إنه لا

توجد أي مشكلة في اللغة بالنسبة للداعية، خاصة وأن لغات العالم تزيد عن خمسين لغة ولا يعقل أن يتقن الدعاة خمسين لغة، فالداعية بمجرد وصوله إلى البلد الذاهب إليه يستقبله أبناء العربية، الذين يعيشون في هذه البلاد، وهو يقومون بدور الترجمة بين الإمام وبين المواطنين الأصليين لهذه البلاد.. ومنذ أعوام قليلة قررت جامعة الأزهر أنه لن يدخل بأكمله الدعوة إلا من يحصل على مجموع عال في الثانوية الأزهرية، ويؤدي الامتحان بنجاح في القرآن الكريم كله حفظا وكتابة وفي الخطابة والدعوة، وبعد اجتياز هذه الاختبارات التحريرية والشفهية تقبله الجامعة، وتحفزه على الاستمرار في التفوق بإعطائه مكافأة شهرية مقدارها مائة وخمسون جنيها إلى جانب الكتب وتوفير السكن، وفي حالة التخرج بتفوق، يمنح الخريج اذي سيعمل في مجال الدعوة مكتبة علمية، يتم إعدادها من مؤلفات كبار أساتذة جامعة الأزهربدون مقابل مادي، مما يحفز الطالب على بذل كل طاقته في التحصيل والعلم من أجل الوصول إلى الصورة المثلى.

ورغم جهود الجامع والجامعة فلا تزال الآراء الطموحة تنادي بضرورة النظر بجدية في التعليم وأسلوب عمل الدعاة بما يتناسب مع مكانة هؤلاء في المجتمع حتى يتسنى لهم أداء وابجهم الدعوي على أكمل وجه، وتحقيق الوصول إلى الهدف في شخصية الداعية ونحن على مشارف قرن جديد.

من بين أدوات الدعوة الإسلامية مجلة الأزهر التي صدر عددها الأول عام 1929، وكانت تسمى مجلة نور الإسلام، ثم عرفت باسمها الحالي، ومهمتها كما حددها الأزهر، هي نشر آداب الإسلام، وكشف ما ألصق بالين من بدع ومحدثات، والتنبيه على ما دس في السنة من أحاديث موضوعة، ودفع الشبهات التي يطلقها البعض على أصل من أصول الشريعة، والعناية بسير العظماء من رجال الإسلام، ونشر المباحث العملية والأدبية، وأيضا المقالات المتنوعة ومناقشة الفكر بالفكر، ونشر ما يجيء في الصحف والمجلات والأجنبية دفاعا عن الإسلام، وأيضا نشر أهم الأحداث الإسلامية باللغة الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة شهريا بانتظام مطلع كل شهر عربي، ويشرف عليها مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الإعلام والعلاقات بالأزهر.

ولا تزال مجلة الأزهر حتى عام 1998 تحافظ على خطها التقليدي المحافظ، كانعكاس لآليات العمل داخل الأزهر التي تتحرك ببطء، وأهم الموضوعات التي تناولتها المجلة أخبار العالم الإسلامي، والموضوعات القرآنية، ونشاط جامعة الأزهر والمعاهد، وتاريخ أعلام المسلمين ومنهم أعلام وأساتذة الأزهر السابقين، وبعض الموضوعات التي نشرتها المجلة في أعدادها القديمة، فضلا عن بعض الأبواب الثابتة كالافتتاحية ويكتبها رئيس التحرير، وطرائف ومواقف والعلوم الكونية وبين المجلة والقارئ، علاوة على أخبار

شيخ الأزهر ونشاطاته وفتاواه وخطبه الموسمية، ومقالاته وآرائه في القضايا المختلفة.. ولذلك كله تمثل المجلة مع المكتبة والمطبعة الهياكل الأساسية لمجمع البحوث، والتي تضطلع بمهمة إخراج نشاط المجمع إلى النور والقيام برسالته في التوعية ونشر الدعوة، ومفاهيم الدين الصحيحة وتصدر المجلة شهريا كتابا كهدية لقرائها أشهرها كتاب عن الشيخ الغزالي، وكتابين عن رحلتي شيخ الأزهر إلى السنغال وإندونسيا، ومن الكتب الهامة الأخرى كتاب "الحسبة ودور الفرد فيها"، ويقوم علماء الأزهر بتحقيق كتب التراث ونشرها من أجل رفع علم الفكر الإسلامي.

ويعد مجمع البحوث الإسلامية من أهم مؤسسات الأزهر التي تسهم في صقل الدعوة ويقول د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر: إن مجمع البحوث الإسلامية يضم نخبة ممتازة من الرواد الراسخين في العالم، والذين على أيديهم تخرجت الأجيال المتعددة من المدرسين والأطباء والقانونيين والفقهاء وغيرهم، وهو أعلام في فكرهم وخلقهم.. ومجمع البحوث يقوم بدراسة كل ما يتصل بهذه البحوث الإسلامية، ويعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص.

وقد أصبح الأزهر يمثل المرجعية الإسلامية الكبرى في العالم بأسره، ويسعى حثيثا لمواكبة التقدم الحضاري والعلمي، كجامع وجامعة، وأن يستثمر

إمكانات العصر الحديث بكل وسائله المتاحة من شبكة المعلومات العالمية لبث العلوم والثقافة الإسلامية الأصلية.

تصدى الأزهر عبر تاريخه إلى من يحاول الإساءة إلى الإسلام، وقام علماؤه ولا يزالون بتصحيح الأخطاء التي تراكمت في الفكر غير الإسلامي عن الإسلام، عن طريق تبادل الحوار بين مختلف أصحاب الفكر والمذاهب، والاديان السماوية.. ويذكر أن الشيخ محمد عبده كان من أوائل علماء الأزهر الذين اهتموا بهذا الجانب الحيوي، وقامت بينه وبين العديد من مفكري الغرب حوارات ومراسلات دائمة، واستطاع الإمام أن يقدم الإسلام في صورته السمحة (الوسطية) القائمة على الاعتدال وعدم الغلو والتشدد.

يقول الشيخ فوزي الزفزاف، وكيل الأزهر السابق: ينطلق الحوار من احترام الأديان بعضها البعض، فالله هو الذي أنزلها، ولا يوجد دين يقول إن الله غير موجود، فهناك حوار وقد مشترك بين الأديان مثل: الإيمان بالله واليوم الآخر والجزاء والحساب، فالمتدينون جميعا (المسلم والمسيحي واليهودي) يتلاقون على الإيمان بالله، وبالمثل الأعلى، ويتلاقون على أننا يجب أن نحارب الفقر والاستبداد، والبحث عن أوجه الاتفاق المشتركة.

ويرى العلماء أن المجتمعات العربية والإسلامية تتعرض لغزو ثقافي شرس، بهدف الهيمنة وإحكام القبضة على مقدراته الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والدينية، ومن هنا اكتسب الحوار أهميته للتكتل ضد اللادينيين، واللاأخلاقيين والمخربين، فهو يجمع أصحاب الديانات ليقفوا صفا واحدا أمام النزعات غير الدينية والإلحادية والمخربة لصنع مجتمع يؤمن بالله وباليوم الآخر.

ومن شروط الحوار التي جعلت لجنة الأزهر الشريف كميثاق لعمل الاتفاق على إعادة صياغة صورة الآخر في إطار من التفاهم والتسامح، وأن يهدف إلى إشاعة المودة وروح السلام والتعاون للبشرية، واستعداد كل محاور لفهم الآخر، وتجنب إصدار أحكام مسبقة عليه، وإنكار نزعات التفوق والسيطرة والهيمنة واحتلال العقل، ومسخ الثقافات الأخرى، وتبادل العلوم والمخترعات جنبا إلى جنب مع تبادل الثقافة والآداب والإعلام والفنون، والاعتراف برغبة كل طرف في تنمية قيمه وخصوصياته الثقافية والحضارية.

ويقول د. إسماعيل الدفتار، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر: إذا طلبت للحوار فلابد أن أحاور، ولابد أن أعلن الإسلام ويجب ألا أحيد عنه، وألا ألون الإسلام لأرضي الآخرين، وأن أدعو إلى الله عز وجل، وأشرح تعالم الإسلام، وإذا كان البعض يرتاب في هذه الحوارات، فإننا نقول لهم إن الله قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: "وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين" فيجب ألا نقيم وزنا لمثل

هـذه الاحـتمالات، لكـن علينـا أن نكـون يقظـين وحـذرين، ومـسلحين بـالعلم والإيمان الحق واليقين الصادق.. ومنذ أعوام قليلـة حـضر إلى مـصر بـدعوة مـن جامعة الأزهر كبير أساقفة كانتر بري جورج كـيري الـذي ألقـى محاضرتـه حـول التحديات التي تواجه الحوار المسيحي الإسلامي يقول فيها: أدى كل من الإسـلام والمـسيحية مـآثر جليلـة للمجتمعـات الإنـسانية عـن طريـق التعلـيم والتكافـل الاجتماعـي، وزرع القـيم الأخلاقيـة الـسامية مـن أجـل خـير البـشرية، ويـشعر الكثيرون بغض النظر عن انتماءاتهم العقائدية بالعرفان بالجميـل نحـو المبـادئ التي تربوا عليها من خلال إيمان مستنير نهل منه الملايين من المهد إلى اللحد.

على جانب آخر، يقـول علـماء الإسـلام بـأن الحـوار بـين الأديـان لغـة حـضارية، والقرآن حافل بالحوار والمناقشة والدعوة إلى الـلـه بالحكمة والموعظة الحـسنة، وقد حاول إبراهيم "الخليل" هداية قومه بالحوار وعلى "الإمام" أن يـتكلم عـن الوحدانية ويعمق إيمان المـسلمين، والقـرآن الكـريم تحـدث عـن المـسيح وعـن مريم العذراء، وعن قصص بني إسرائيل حديثا كريما في الـدعوة إلى الأخـوة بـين الأنبياء، فالمؤمنون جميعـا في خدمـة واحـدة يتعـاونون لترسـيخ الإيمـان والقـيم والمبادئ والأخلاق والفضيلة.

ويرى المعارضون أن لغة الحوار في إطار الأديان مشروعة ولكن المروض أن نقبل لغـة الاسـتعلاء ومحـو الـذات وتـشويه الهويـة ومحاولـة الغـزو الثقـافي خاصـة

بين صفوف الشباب، وشغلهم عن عظائم الأمور بأشياء تافهة ومضللة، ومحاولة تفريغ العقلية الإسلامية من ماضيها وقيمها بوسائل شتى، ومحاول ملء الـذهن العربي بمفاهيم الحضارة الغربية، والتفريط في الحقوق والقضايا المصيرية.

على مدار تاريخـه الطويـل خـرّج الأزهـر مئـات العلـماء الـذين حملـوا مـشعل الدعوة في مصر والعالم ومن أبرز الدعاة المرموقين في تاريخ الأزهر الإمام محمـد عبده 1849 – 1905م، صاحب النزعة التنويرية الذي لم يكن مـن دعـاة الظـلام والإرهاب الفكري حسب رأي الدكتور عاطف العراقي أستاذ الفلسفة الإسـلامية فالإمام خلال حياته، والتي كانت قصيرة نسبيا، حرص على تقديم المثل والقـدوة والريادة، وسط الأشواك والصخور، وخاض العديد من المعارك الفكريـة، وارتـبط اسمه بالإصلاح الديني والاجتماعي، وترك مدرسة متعددة الاتجاهات، اجتماعية وفكرية ودينية وأدرك الإمام محمد عبده ضرورة فهم الدين فهما صحيحا، فهـو دين توحيد وتنزيه ويسر، يساير الفطر السليمة، فلا تناقض بينه وبين العلـم أو المدنية، وربط مبادئ الـدين بقـضايا العـصر والحـضارة، ووضـع الـشيخ تعريفـا جديدا للعلم غير ما تعارف عليه العلماء من قبل هو (العلم مـا ينفعـك وينفـع الناس)، وهو تعريف يوجه العلم إلى فائدة النفس والمجتمع، وكان يـرى رحمـه اللـه أن الإصلاح بإيقاظ الوعي الديني عنـد المـسلمين، ونـادى بإصـلاح الأزهـر

والمحاكم ودار الإفتاء، وإصلاح مناهج التعليم، والدفاع عن الدين أمـام حمـلات الطاعنين، ومحاربة البدع والانحرافات بين المسلمين.

ومن أقوال الشيخ محمد عبده (إنما بقاء الباطل بسبب غفلة الحق عنه)، وهـي مقولة تؤكد روحه الثوريـة، وإيمانـه بوجـوب محاربـة الباطـل أيـنما كـان، وقـد اشـترك مـع أسـتاذه جـمال الـدين الأفغـاني في إصـدار مجلـة العـروة الـوثقى في باريس، وكانت تدعو لتحرير المسلمين، وتقوية الـروابط بيـنهم، وتعريـف أهـل الشرق بحقوقهم، كما اشترك معه في دعوته الإصلاحية وكفاحه، ومـن وسـائله في الإصلاح السياسي جهوده في مجلس شورى القوانين، وتنبيه الـرأي العـام المـصري والعربي إلى حقوقه مما أتاح له فرصة النقد الـسياسي، ومتابعـة دوره الفاعـل في مجال الدعوة الإسلامية.

لقـد رأى النـاس في كـل مـن مـصر والعامـل العـربي في الإمـام محمـد عبـده شخصية فريدة.. ناضجة ومثقفة، يميزها عن غيرها من الـشيوخ أقرانـه هـذا النضج.. وهذه الثقافـة والعلـم والغزيـر.. وكانـت أعمالـه وفـيرة ومتنوعـة، حيث لم يكل يوما أو يتقـاعس عـن أداء رسـالته منـذ شـبابه المبكـر، إلى أن أضحى شيخا يـشارف الـستين عامـا، فكـان يطـالع ويـتعلم ويحـرر جريـدة الوقائع المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عـشر، وكـذلك يـشارك في جلسات مجلـس الـشورى، ويعمـل بالقـضاء ولمحـاكم، ويـدرس للطـلاب في الأزهر الشريف ودار العلـوم، ومدرسـة الألـسن العليـا.. إضـافة إلى إصـداره

الفتاوى في الشؤون الدينية، والاجتماعية، وتفسير القرآن الكريم، ومراسلة علماء المسلمين في المشرق والمغرب، ودعوة المسلمين إلى التآزر، فضلا عن نشر المقالات الفلسفية، مما يعبر عن درجة عالية من الاستنارة، وفهما راقيا للدين والعصر معا.

أما الشيخ محمد الغزالي فكان خطيبا مرموقا اعتلى منابر مساجد الأزهر وعمرو بن العاص وعمر مكرم في القاهرة، بعد أن ربى مدرسة من الدعاة وطور أسلوب الخطبة التقليدي، وطوال نصف قرن وقف الشيخ يجاهد في جبهة ترتكز على إحياء الإسلام الصحيح، وتجديد وسائل نهضة المسلمين، ولا ينكر أحد دور الشيخ في خدمة الدعوة الإسلامية، وقد ربط في خطبه ودروسه وكتبه المتعددة بين الدين والدنيا، ولم يسبق لداعيه مثل هذه المؤلفات، حيث لم يترك بابا لخدمة الإسلام والمسلمين إلا طرقه.

عندما تخرج الشيخ الغزالي في الأزهر في عام 1941، عمل إماما ومدرسا وخطيبا، وقد انتمى عقب تخرجه في الأزهر إلى جماعة الإخوان المسلمين، ثم اعتزلها فترة، ليعود إلى صفوف الإخوان من أبرز أعضائها، وقد كان محملا بهموم وقضايا أمته ويواجه الدنيا برأيه في كتبه، فلم يكن يحب المماحكات اللفظية والتعليلات النحوية أو البلاغية، بل كان يرى القرآن والسنة نبعا سخيا وتعبيرا عن حال عقله المهموم بقضايا الإسلام والمسلمين.

وتنقل الشيخ الغزالي في أكثر من بلد عربي وإسلامي محاضرا وخطيبا، فعمل أستاذا ورئيسا لقسم الدعوة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وأستاذا بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالجزائر، وقدم للمكتبة الإسلامية أربعة وتسعين كتابا بين فيها دور الإسلام في حل المشاكل العالمية والفكر الإسلامي في مختلف نواحي الحياة، ودافع فيها عن الإسلام وفند فيها الادعاءات الموجهة من خصومه، ومن هذه الكتب "الإسلام والاستبداد السياسي"، "الإسلام المفترى عليه"، "التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام"، "الإسلام والمناهج الاشتراكية".

ومن أقوال الشيخ الغزالي: "الرجل صاحب الرسالة يحيا لفكرته ويعيش فيها، فحياته فكرة مجسمة تتحرك بين الناس، تحاول أبدا أن تفرض على الدنيا نفسها، وأن تغرس في حاضرة الإنسانية جذرها ليمتد على مر الأيام والليالي فروعا متشابكة تظلل المستقبل وتتغلغل فيه، ومن ثم تبدأ الدعوات والنهضات الكبرى برجل واحد هو في بداية الأمر أمة واحدة.

وفي موضوع آخر: "لا ريب أن الدعوة الإسلامية تجتاز مرحلة من أشد المراحل وأصعبها في الداخل والخارج على السواء، ذلك أن نجاح الدعوة الإسلامية يتطلب عناصر كثيرة وإذا تأملنا حالنا وجدنا أن أغلب هذه العناصر مفقودة تماما، ولذا فأنا أعتقد أن بقاء السلام إنما هو من خوارق العادات، وأنه لولا سر خفي في هذه الرسالة التي ختم الله تعالى بها وحي

السماء، ما بقيت أمام شدة الأعداء الذين يتظاهرون ضدها، ومع تخاذل الأصدقاء وجهلهم وقصور وسائلهم، فكل هذا ألحق بالدعوة هزائم شتى في ميادين عديدة.. وقد خاض الغزالي معارك فكرية عديدة، بدأها في عام 1950 حين صدر كتاب المفكر الإسلامي خالد محمد خالد "من هنا نبدأ"، ورأى أن مبادئ هذا الكتاب تدعو إلى الإصلاح من وجهة نظر علمانية، فرد عليه بكتاب "من هنا نعلم" فند فيها آراء خالد محمد خالد، وخلص إلى أن الإسلام دين التقدم، ثم كانت معركته حول نشر رواية "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ، وأعد مع ثلاثة من مشايخ الأزهر تقريرا حولها، ولا شك أن زيارة الغزالي لنجيب محفوظ في المستشفى، عيقب محاولة اغتيال الأخير منذ سنوات، أكد أن الخلاف الفكري لدى الشيخ لا يفسد للود قضية وكانت المعركة الأكثر بروزا وقوبلت بردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، حين طلب الدفاع في قضية قتل الكاتب العلماني فرج فودة، شهادة الشيخ الغزالي، والتي أحدثت دويا هائلا حين قال "لا عقوبة في الإسلام لمن يقتل مرتدا".

وشارك الشيخ الغزالي في العديد من الندوات الدينية وتحدث من خلالها في القضايا التي تشغل بال الناس، وطالب بضرورة تنقية وسائل الثقافة الإسلامية، وكان يقوم رغم مرضه بالرد على الخطابات التي تفد عليه بالآلاف طالبة الفتوى في أمور الدين والحياة، وفي الفترة السابقة لوفاته كان

يعطي محاضرات في الدفاع عن الإسلام للأئمة في الدعوة وأصول التبليغ، وتدارس أحوال العالم الإسلامي.

ويعتبر الشيخ محمد متولي الشعراوي من الدعاة القلائل، الذين أفاض الله عليهم بنور الإيمان في هذا العصر، واستطاع أن ينفذ إلى قلوب الناس من كل النوعيات والأعمال، وأضاف أبعادا جديدة لتفسيرات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، واجتهاداته المتميزة من منهل العلوم الحديثة، والقائمة على المنطق والإقناع، وكانت هذه المكانة الرفيعة في ودان كل من يسمعه أو يلقاه.

ولقد عرف الشيخ الشعراوي في طفولته بالنبوغ المبكر، حيث ولد في 15 أبريل 1911 بقرية قادوس مركز ميت غمر محافظة الدقهلية، وحفظ القرآن في كتاب القرية، ثم التحق بمعهد الزقازيق الديني، ثم بكلية اللغة العربية بالأزهر، ونال شهادة العالمية (الليسانس) وهو في الثلاثين من عمره 1941، ثم حصل على إجازة التدريس 1943، واشتغل مدرسا بالمعاهد الدينية في طنطا والزقازيق والإسكندرية حتى عام 1950، حيث انتقل إلى العمل في المملكة العربية السعودية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، مدرسا لمادة العقيدة ورغم تخصصه أصلا في اللغة وسافر بعد ذلك إلى الجزائر وعمل بها حوالي 7 سنوات، ثم عاد إلى القاهرة، وعين مديرا للأوقاف بمحافظة الغربية، ثم وكيلا للدعوة والفكر، ووكيلا للأزهر، ثم عاد إلى

السعودية في عام 1970 للتدريس في جامعة الملك العزيز، حتى اختير وزيرا للأوقاف في وزارة ممدوح سالم عام 1976، ثم اختير عضوا بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وعضوا بجامعة الدول الإسلامية، ورفضها جميعا ثم اختير عضوا بمجمع اللغة العربية.

يقول أهل الرأي عنه: هو عالم بسيط في مظهره.. عميق في مخبره وجوهره.. أسلوبه يخلو من الديباجات القديمة، وكلماته ترسم طريقا مجلوا صافيا نابضا بالحق والخير والإيمان.. ادخل عناصر جديدة في حياتن اليومية، وجعل من ساعة درسه موعدا وشوقا إلى لقاء لحظات تشف فيها النفس في زحام المشاغل الحياتية.

الشيخ الشعراوي بحق إمام الدعاة المسلمين وأكثرهم شهرة ونجومية في النصف الثاني من القرن العشرين، وتصاعد نجمه بشكل ملحوظ، فأصبحت له برامجه التليفزيونية وأحاديثه الإذاعية، وانتشرت كتبه وحققت أكبر نسبة مبيعات، وتسابقت الصحافة على أحاديثه وأخباره، وأصبح له خطورة كبيرة لدى كبار المسؤولين في مصر والعالم الإسلامي ودوره المهم في الحياة العامة .. يقول الشيخ الراحل: "أنا داعية لكل المسلمين، ولست إماما أو زعيما لطائفة أو مجموعة من المسلمين، وقد رفضت بعد استقالتي من وزارة الأوقاف أي منصب، ورفضت تعييني بمجلس الشورى، فأنا لا أبحث عن منصب أو إمامة، وأعتز بأني داعية إسلامي"، وقد تعرض الشيخ الشعراوي

للهجوم من خصومه، خاصة بعد قولته أنه سجد لله شكرا حينما وقعت نكبة 1967، وكذلك قوله أن من يستمعون إلى بيتهوفن لا يعرفون الله، وهجومه على الشاعر أبو الطيب المتنبي، ووصفه الخصوم بأنه يملك قداسة غريبة لدى جماهير الشعب المصري، وأن البعض يصل به إلى مرتبة الأولياء ولكن الشيخ امتنع عن الرد وعقب: أنا صابر وسأظل لأمرين: الأول أنه يكفي في الرد على كل من يهاجم أن نقرأ توقيعه على الهجوم، فهذا هو الرد، والثاني: أنني ما هوجمت إلا ورأيت خيرا كثيرا من هذا الهجوم.

وللراحل مواقفه المبدئية من قضايا الأمة الإسلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها مثل قضية البنوك والاستنساخ والزواج والطلاق، وقضايا تحرير الأراضي المحتلة وقضية الصراع العربي الصهيوني وغيرها، إذ يقول: "إن ما تقوم به إسرائيل حاليا هو حرب أعصاب فقط، ومطلوب منا أن نكون جادين في نصرة دين الله، وليكن معلوما أن العتاد ليس هو كل شيء، فلله تعالى جنود في السماوات والأرض لا يعلمها إلا هو، ويوم أن نكون أهلا لنصرة دين الله فلن تكون إسرائيل أو حلفاؤها أقوى من أبرهة الأشرم وجيشه.

ومن أقوال الإمام الراحل: "إن الدعاة إلى الله وهم ورثة الرسل وحملة المنهج الإلهي، وخدام الفكر الراشد، يمثلون حملة الإعلام في كل مجتمع، وينهضون بمهمتهم في طبيعة خيرة ونفوس وادعة لينة، وخلق رضا رحيب،

فالناس في حاجة إلى كنف رحيم، وإلى بشاشة سمحة وإلى ود يسعهم وحلم يظلهم، وعقل سديد يتحمل عنهم عوائق الحياة، وظلم المعترك الذي يتخطف الناس بعضهم من بعض.

(3)

الأزهر في مواجهة السلطان

التصدي لرصد تاريخيه الدور السياسي للأزهر منذ نشأته من حيث مدي استقلالية أوتبعيته في أداء دوره يعد محاولة صريحة لتحديد درجات التماس أو التباعد بين المؤسسة الدينية العريقة وبين السلطة السياسية أو نظامالحكم وما قد يخلفه ذلك من تأثيرات معلنة أو متترة علي قرارات المؤسسة الدينة أو طبيعة أدائها.. في بداية عهده حاولت الدولة الفاطمية استغلال الجامع الأزهر في نشر المذهب الشيعي من خلال إدراج المذهب الشيعي في برنامج التعليم بالأزهر أو من خلال قيام العلماء بشرح المذهب في حلقات دراسية تعقد للطلبة وتقوم الدولة بتحديد الكتب التي يتم تدريسها.

وفي عهد المماليك كان الحاكم يختار من بين الامراء ورجال الدولة من يشغل منصب «ناظر الأزهر» الذي كان منصبه إداريا بحتا، حتي جاء الدولة العثمانية التي أدركت الأهمية التي يمكن أن يلعبها الأزهر في إضفاء الشرعية علي وجودها، خاصة وأن حكامها - رغم انتمائهم للمذهب السن- لم يكونوا يتكلمون العربية..

وفي سبيل ذلك اهتم العثمانيون بتجديد الأزهر وزيادة عدد الأروقة والاهتمام بالدارسين وكان لذلك أثر كبير في زيادة مصداقيتهم لدي

المصريين..ويلاحظ في عهد المماليك أن الأزهر تمتع بكثير مـن الاسـتقلالية الماليـة والعلمية وهو مازاد من مكانة علمائه في المجتمع.

وتتوقف طبيعة ومساحة الدور الذي يلعبه الأزهر علي الظروف الـسياسية السائدة، فالفرصة التي أتاحتهـا الدولـة المملوكيـة لعمائـه مكنـتهم مـن القيـام بالعديد من الأدوار كتعيين الحاكم وإسداء النصيحة إليه وتعبئة الناس لمواجهته والثورة عليه أو أن يكونوا حلقة اتصال بينهم وبين الحكام.. وكان محمد عـلي – حاكم مصر- علي وعي بما يمكن أن يمارسه علماء الأزهر من تأثير – خاصة وأنهم سـاهموا بقـوة في توليتـه- فعمـد إلي تهمـيش دورهـم وقـضي عـلي كثـير مـن استقلالية الأزهر حتي تراجعت مكانـة علمائـه الـذين لعبـوا دورا مـؤثرا في تـرة الاحتلال الفرنسي لمصر ومن بعدها فترة الاحتلال البريطاني.

وفي مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952 كان تركيـز الـسلطة الـساسية عـلي استخدام الـسلطة الدينيـة في ترسـيخ متطلبـات المرحلـة وأهـدافها وإيجـاد شرعية للنظام الناصري وبالتالي اتجه جمال عبد الناصر إلي اضعاف استقلالية الأزهر وعلمائه من خلال اصدار عدة قوانين مثل قانون إلغاء الوقف الأهلي وتحويل جانب كبـير مـن أراضي الأوقـاف لـصالح الاصـلاح الزراعـي وإلغـاء المحـاكم الـشرعية والقـضاء عـلي أي دور يمكـن أن يلعبـه الأزهـر في

شئون المجتمع، بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر وإنشاء المجلس الأعلي للشئون الإسلامية كأداة «إسلامية» لتنفيذ سياسات النظام.

وفي عهد السادات لم تختلف رؤية الدور السياسي للأزهر عن العهد الاصر فقد حرص النظام علي استمالة الأزهر وعلمائه من خلال الخطابات السياسية التي تؤكد علي الأزهر صاحب دور تاريخي في الدفاع عن الإسلام ولولاه لضاع الإسلام علي حسب تعبير السادات في أكثر من خطاب، فقد تسببت ظاهرة العنف الديني التي ألقت بظلالها علي فترة حكم السادات وواجهت الرئيس مبارك من بعده في بداية حكمه في تزايد دور الأزهر في عهد مبارك لكونه المرجعية الدينية الحقيقة لنظام الحكم بجانب دوره في إقراره المشروعات القوانين قبل إصدارها.

وعلي جانب آخر، يمكن القول إن الأزهر في هذه الفترة انخرط مع النظام في علاقة استمت بالهدوء الذي قد يصل إلي حد المهادنة في كثير من القرارات أتيح للأزهر في ظروف معينة أن يظهر فتاوي معينة في قضايا مثل طبيعة العلاقة مع إسرائيل وفوائد البنوك أو بعض القضايا الفكرية والاجتماعية، أما فيما عدا ذلك وخاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الاقتصادية فلم تكن الدولة تعتد برأي الأزهر الذي يبدي مرونة ملحوظة فلم يضغط علي النظام لتطبيق الشريعة الإسلامية أو إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل أو تحريم فوائد البنوك وبالمقابل سمحت الدولة للأزهر بممارسة

دور استقلالي فيما يخص شئونه الداخلية أو ما يتعلق بمعاركه مع جهات بعينها في محاولة للإيحاء بأن الأزهر مؤسسه مستقلة لا سلطان للدولة عليه.

وقد وصف البعض استقلالية الأزهر بأنها هشة ولا تظهر إلا بقدر ما يسمح لها النظام، خاصة وأن شيخ الأزهر يكون علي علاقة متينة بالحكومة من خلال وجوده في مناصب رسمية سابقة علي توليه المشيخة تتيح له تطويع توجهاته لمتطلبات النظام وتخلق بينهما حالة من «التعايش» الذي يحول شيخ الأزهر إلي مجرد موظف – أو لنقل وزيرا- يتولي تنفيذ سياسات ترسمها الدولة وهو ما يؤثر بشدة علي صورة شيخ الأزهر التي بدأت تهتز في أذهان المواطنين وتفقد كثيرا من جلالها وقدسيتها لديهم – من الممكن استثناء شيخ الأزهر الأسبق الشيخ جاد الحق من هذا الوضع في أحيان كثيرة – وهذا ينطبق بشدة علي د. محمد سيد طنطاوي الذي يتحفظ كثيرون علي مواقفه وآرائه التي تأتي دوما في خدمة توجهات حكومية مما زاد من عدد معاركه مع المثقفين من خارج وداخل الأزهر بسبب فتاوي بعينها وتصرفات كثيرة أبرزها لقاؤه بالحاخام الإسرائيلي «إسرائيل لاو» الذي عله موضع هجوم مكثف، ولذلك معركته حول قانون التعليم الأزهري الذي أقره مجلس الشعب ووصفه المعارضون بأنه محاولة لتفريغ رسالة الأزهر من محتواها وتقليص دوره في خدمة الإسلام.

وقد سبب الهجوم المتعاقب علي د. طنطاوي ردود فعل غاضبة من جانبه وفي تصريحاته التي كانت دائما تأتي هادئة حتي إنه لم يجد وسيلة في الرد علي معارضيه سوي وصفهم بأنهم جهلة لا يفقهون شيئا في الدين...

وأيا كان التحفظ علي بعض مواقف شيخ الأزهر ، فإنه لا يمنعنا من استجلاء تاريخ ومواقف سابقيه الذين كانوا دائما أصحاب وضع مؤثر في تسيير النظام الحاكم أو تقييمه إن تطلب الأمر ذلك، فالشيخ محمد الحفني الذي تولي مشيخة الأزهر عام 1757م وصفه الجبرتي بأنه «قطب رحي الديار المصرية» ولا يتم امر من أمور الدولة وغيرها إلا بإطلاعه وإذنه، والشيخ أحمد العروسي الذي تولي المشيخة عام 1778م يذكر له احتجاجه علي الوالي «أحمد أغا» عندما أساء لبعض المواطنين وانتهي الأمر بعزل الوالي وتعيين غيره وإجباره علي الحضور للأزهر واسترضاء العلماء.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوي الذي تولي من عام «1793 لعام 1712م» فكان في مقدمة الثائرين ضد الوجود الفرنسي بمصر، وحاول نابليون استمالته ولكنه رفض واستطاع الصمود والحفاظ علي الأزهر وبعد خروج الفرنسيين ذهب ضمن وفد يرأسه عمر مكرم لتوليه محمد علي بعد أن اشترطوا عليه أن يحكم بالعدل ويقيم الأحكام والشرائع السماوية وألا يفعل أمرا إلا بمشورة العلماء الذين يحق لهم عزله إذا خالف هذا الشروط

ولكن محمد علي بعد أن استقرت له أمور الحكم إنقلب علي العلماء وعزل الشرقاوي.

وفي عام 1812 تولي الشيخ محمد الشنواني المشيخة، وعرف عنه أنه كان من ضمن قادة المقاوم ضد الفرنسيين واشتهر بعزوفه عن الاتصال بالحكام، ولكنه كان لا يتردد في إسداء النصيحة إلي محمد علي وعارضه عندما حاول الاستيلاء علي بعض الأراضي دون وجه حق.

وكان الشيخ حسن العطار من أبرز مشايخ الأزهر الشريف وهو صاحب مقولة «إن بلادنا لابد أن يتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس بها» وعرف العطار كأحد القادة الوطننيين في مقاومة الفرنسيين ورغم أنه تولي المشيخة بعد إلحاح من العلماء والطلاب إلا أنه استطاع أن يقيم علاقة متوازنة مع محمد علي وكان يبرر ذلك بأنه يحاول استمالة السلطة لمصلحة الأزهر وإدخال العلوم الحديثة به.

وفي عام 1847 تولي المشيخة إبراهيم الباجوري الذي كان حريصا علي كرامة العلماء والحفاظ علي حقوقهم لدي عباس باشا الأول من كان يداوم علي حضور دروس الباجوري وجاء من بعده الشيخ مصطفي العروسي الذي اصطدم مع الحاكم لأنه - العروسي- قام بفصل علماء من الأزهر رأي أنهم ليسوا علي المستوي المطلوب علميا ومنع الاستجداء

بالقرآن في الطرقات وحارب البدع والخرافات ورأي أنها بقايا للحكم العثماني.

في عام 1870 تولي الشيخ محمد مهدي العباسي مشيخة الأزهر وبدأ في تنظيم شئونه حيث أعاد حقوق العلماء ووضع قانونا للتدريس بالأزهر وآخر لتنظيم الامتحانات، ولما قامت الثورة العرابية عام 1881م ، لم يتجاوب معها فعزل من المشيخة ثم اعاده الخديوي إليها ثم اختلف معه فطلب إعفاءه من منصبه ليخلفه اليخ شمس الدين الانبابي عام 1882م الذي أصدر فتوي أعلن فيها أن الخديوي توفيق لا يصلح حاكما للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب وكان الشيخ مؤيدا لأحمد عرابي واصطدام مع الخديو عاب حلمي الثاني بسبب رفضه الموافقة علي منح كساوي التشريفة التي أعدها لعلماء الأزهر بحجة أن الانبابي انحاز لعلماء الشافعية وعليه قام الخديوي باصدار قرار ينظم عمل الازهر من خلال مجلس إدارة للحد من سلطات الشيخ الذي لم يعد له الكلمة العليا في شئون الأزهر ويذكر للإنبابي وقوفه بجوار الثورة العرابية ضد الخديوي والانجليز.

وجاء الشيخ حسونة النواوي الشيخ الثالث والعشرون للأزهر ووضع قانوناً لتنظيم الأزهر اشتمل علي ستة أبواب اهمها أن إدارة الأزهر تكون من خلال مجلس يرأسه شيخ الأزهر وستة أعضاء، وهم المفتي وشيسوخ المذاهب واثنان من الموظفين..

وعارض النواوي الحكومة في تعديل قانون المحاكم الشرعية مم تسبب في إبعاده عن منصبه ليخلفه قريبه عبد الرحمن النواوي الذي استفاد مما حدث لسلفه فكانت فترة وجوده بالأزهر هادئة.

وفي الفترة من «1900-1916» تولي سليم البشري أحد قادة الحركة الإصلاحية في الأزهر أمور المشيخة، وصدر في عهده القانون رقم 10 لسنة 1911 الذي نص علي تشكيل مجلس الأزهر الأعلي المكون من ثماني اعضاء بخلاف شيخ الأزهر وهم مشايخ المذاهب الأربعة بالإضافة إلي مدير عموم الأوقاف المصرية وثلاثة من الخبراء في التعليم والإدارة وكان الغرض هو الحد من انغماس علماء الأزهر في السياسة والأحزاب.

خلف البشري الشيخ علي الببلاوي ، الذي كان مناصرا للثورة العرابية وصديقا للشاعر محمود سامي البارودي وعرف بتجاوبه مع محمد عبده في حركته الاصلاحية، مما أثار حفيظة الخديو عباس وفي النهاية قدم الببلاوي استقالته احتجاجا علي تردي الأوضاع داخل الأزهر ليأتي بعده الشيخ عبد الرحمن الشربيني الذي وقف ضد تيار الاصلاح ولجأ إليه الخديوي ليحارب الحركة الإصلاحية ودعاتها ولكنه استقال عندما أحس أنه مجرد أداة في يد الخديوي.

كان محمد أبو الفضل الجيزاوي الشيخ الثامن والعشرين للأزهر وصدر في عهده قانو سنة 1922، بشأن تنظيم الدراسة في الأزهر بجانب أن

الجيزاوي ساهم في إصدار القانون رقم 15 لسنة 1927 الذي أعطي الملك الحق في تعيين شيخ الأزهر والمناصب الدينية الأخري، باعتبار ذلك حقا شخصيا لـه لا يجوز لأحد معارضته فيها، ولكن مما يذكر للشيخ وقوفه ضد رغبة الملك فؤاد في تعيين نفسه خليفة للمسلمين بعد أن ألغيت خلافة أتاتورك وقال له إن مصر لا تصلح دار خلافة مادامت واقعة تحت الاحتلال الانجليزي.

ورغم ذلك اصدرت هيئة كبار العلماء في عصره حكمها بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء بسبب كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم»، كذلك رفض الشيخ الاستجابة لطلب الانجليز بغلق الجامع الأزهر بعد أن تحول إلي مكان لتجمع الوطنيين الثائرين في ثورة 1919 .

في الفترة من 1928 وحتي سنة 1945 تولي الشيخ محمد مصطفي المراغي مشيخة الأزهر الشريف مرتين كانت الأولي من سنة 1928 إلي 1929 وهي التي استقال فيها بسبب محاولة الحكومة حرمانه من بعض الأوقاف الأخري، عدل الشيخ المراغي في نظام هيئة كبار العلماء ووضع شروطا قاسية لاختيار اعضائها وأنشأ هيئة مراقبة للبحوث والثقافة الإسلامية تختص بالعلاقات الإسلامية والدعاة ومراقبة الكتب التي تهاجم الدين الإسلامي.

وفي عام 1929 تولي الشيخ الأحمدي الظواهري المشيخة واهتم بتخريج كوادر للتدريس في كليات الأزهر الشريف والعمل بالقضاء والافتاء بما يتلاءم مع روح العصر والمتغيرات السياسية وفي سبيل ذلك أصدر القانون رقم 49 لسنة 1930 الذي تضمن إنشاء كلية للشريعة الإسلامية وزصول الدين وكلية اللغة العربية، وكان يري أن علماء الأزهر لابد أن يكونوا علي دراية بأصول السياسة بجانب العلوم الدينية.

ورغم ذلك اتهمه علماء الأزهر بأنه فتح الباب لسيطرة القصر الملكي علي الأزهر وعلماذه، لأنه تعاون مع الملك فؤاد الذي استخدم الأزهر لتدعيم سياسته المضادة لحقوق الشعب بحجة أن مصلحة الأزهر في تبغينه للملك وليس للحكومة أو الأحزاب، ولذلك استطاع التنكيل بالأزهر وعلمائه معتمدا علي القانون الذي صدر في عهد الشيخ الظواهري وجعل للملك الحق في تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة ورؤساء المعاهد.

وكان الشيخ مصطفي عبد الرزاق شيخ الأزهر الحادي والثلاثين ، تولي المشيخة عام 1945 ودعا لانفتاح الأزهر علي الغرب وأن تستفيد مصر من تجربة فرنسا السياسية ونادي بإصلاحات جذرية للأزهر فكان أن وسع من دائرة ارسال العلماء الدعاة لكل دول العالم الإسلامي وأفسح المجال أمام طلاب هذه الدول الوافدين للتعليم بالأزهر، وتوسعت في عهده

المعاهد الدينية ونجح في التوصل لاتفاق مع وزارة المصارف يقضي بأن يكون الدين مادة أساسية في المدارس.

شارك الشيخ عبد الرازق في ثورة 1919 وكاان معروفا بميوله الوطنية واختير شيخ للأزهر رغم أنه لم يكن من كبار العلماء وعند تقسيم فلسطين سنة 1947 اشترك مع مجموعة من العلماء في اصدار بيانه الشهير، الذي نادي بالجهاد ضد اسرائيل ورفض السلام معها فخرج من الأزهر وهو نفس الأمر الي حدث مع سلفه الشيخ عبد المجيد سليم الذي تولي عام 1950 حتي 1951 ولكن مواقفه الوطنية المعارضة للملك أدت إلي عزله ولكنه عاد مرة أخري وكان من أشد المعارضين لفساد الملك فاروق وخاصة عندما ذهب إلي جزيرة «كابري» الايطالية ليحيا حياة اللهو والمجون.

وهنا صاح الشيخ سليم صيحته المشهورة «تقتير هنا وتبذير هناك» ووصلت هذه العبارة إلي فاروق في إيطاليا فعزله من المشيخة ليخلفه الشيخ إبراهيم حمروش الذي أعفي من منصبه هو الآخر بعد خلافه مع الملك فاروق حل شرعية اشتغال علماء الأزهر بالسياسة ودورهم في كشف الفساد ومحابته.

ومع بداية ثورة يوليو عام 1952 تولي المشيخة عالم تونسي الأصل هو الشيخ محمد الخضر حسين، الذي وصف الثورة بأنها «أعظم انقلاب

اجتماعي مر بمصر منذ قرون» لأنه الانقلاب الوحيد الذي ينشد لمصر النظام لتتمكن من الاستقرار عليه والاستمرار فيه، وكان الحضر حسين من أشد المؤيدين لاشتغال رجل الدين بالسياسة ويري أن العلماء لا تتقدم إلا بعلمائها وأن السياسة العادلة قوة للسلطان، ولكنه اختلف مع الرئيس جمال عبد الناصر عندما ألغي المحاكم الشرعية وقدم استقالته احتجاجا علي هذا الاجراء.

وكان الشيخ عبد الرحمن تاج علي طريق سلفه في تأييد ثورة يوليو واستخدمه جمال عبد الناصر في الهجوم علي اللواء محمد نجيب وأصدر بيانا بعنوان «مؤامرة الاخوان» يهاجم فيه الجماعة ويتهمها بالعمل في تشويه حقائق الدين وبعدها قدم استقالته من مشيخة الأزهر ليعين وزيرا في الاتحاد العربي بين مصر وسوريا سنة 1958 ليعقبه الشيخ محمود شلتوت، الذي صدر في عهده قانون تطوير الازهر رقم 103 لسنة 1961 حيث تكونت جامعة الأزهر بكلياتها العلمية الجديدة التي رأي البعض أنها بداية لتفريغ العلم من الأزهر من مضمونه وتقليص دوره الديني.

ورغم أن شلتوت أفتي بأن القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام إلا أنه عارض علانية قانون تطوير الازهر، الذي يقضي بحق رئيس الجمهورية في تعيين شيخ الأزهر واختيار وكيله وجعل مهمة شيخ الأزهر في متابعة الشئون الدينية ورئاسة المجلس الأعلي للأزهر وتعيين وزير

لتصريف شئون الازهر له كل سلطات الوزراء فيما يتعلق بشئون الأزهر وهيئاته.

لعب شلتوت دورا كبيرا في توثيق صلات الأزهر بالعالم الإسلامي من خلال بعثات الدعاة أو استقبال الوافدين للدراسة وتلك إحدي سياسات النظام الناصري الذي فقد كثيرا من هيبته الدينية وتحول لأداة سياسية.

ولم يختلف الشيخ حسن مأمون عن شلتوت في موقفه من نظام جمال عبد الناصر، حيث كان – مأمون- عضوا في مجلس الأمة وأكثر المدافعين عن القوانين الاشتراكية واتخذ موقفا سلبيا من قانون تطوير الأزهر، فلم يوافق أو يعارض القانون وكاد ذلك سبيله لتولي المشيخة ليكون أول من يطبق عليه القانون الذي كرس تبعية شيخ الأزهر للسلطة.

وعلي نفس الدرب سار د. محمد الفحام الذي تولي المشيخة عام 1969 واستمر بمنصبه حتي عام1973، وعقب ثورة التصحيح في مايو 1971 أصدر الفحام بيانا أيد فيه إجراءات الرئيس السادات واعتبرها «خطوة من أحل الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون وبناء الدولة الجديدة».

وفي النهاية طلب إعفائه من منصبه لأسباب خاصة ليتولي د. عبد الحليم محمود الذي عارض قانون 103 لسنة 1961 وعلق استمراره

بمشيخة الأزهر علي إلغاء هذا القانون، الـذي يحـد مـن صـلاحيات شـيخ الأزهـر واستجاب الرئيس السادات لطلبه، وأصـدر القـانون رقـم «350» لـسنة «1975» الذي نص علي أن شيخ الأزهر ه الإمام الأكـبر وصـاحب الـرأي في كـل مـا يتـصل بالشئون الدينية، وأصبح شيخ الأزهر علي نفـس الدرجـة الماليـة لـرئيس الـوزراء ويتبعه إداريا فقط.

في أحداث 17و18 يناير 1977 المعروفة بالانتفاضة أيد عبد الحليم محمود موقف السادات من القوي اليسارية لتي اتهمها بتحريض المـواطنين، وحـرص في خطبـة الجمعـة التاليـة للأحـداث عـلي التنديـد بالـشيوعيين ووصـفهم بـأنهم «ملحدون لا ينتمون إلي الجماعة الإسلامية» وبناء علي ذلك أعلن الـسادات أنـه لن يولي أحدا من الشيوعيين أي منصب مهم في الدولة.

أعد الـشيخ عبـد الحلـيم محمـود عـدة قـوانين جديـدة لتطبيـق الـشريعة الإسلامية وقدمها لمجلس الشعب «البرلمان» ولكنها لم تقر حتي الآن، كما عـارض قانون الأحوال الشخصية ولم يصدر إلا بعد وفاته.

ثم جاء الشيخ عبـد الـرحمن بيـصار بعـد د. عبـد الحلـيم محمـود وتبنـي وجهــه نظــر مخالفــة لــه في موضــوع قــوانين الــشريعةورأي أنــه لــيس مــن الضروري تغيـير كـل القـوانين، ولكـن يقتـصر الأمـر عـلي تعـديل بعـض أحكـام القـانون التجـاري والمـدني وقـانون العقوبـات، ونـادي بعـدم معارضـة الحـاكم إلا في الأمور التي تستدعي ذلك وحذر الـشيخ بيـصار مـن الـصدام بـين علـماء

الأزهر والنظام ونجح في إقناع السادات بتعديل الدستور بحيث تصبح الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

في عام 1982 تولي الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مشيخة الأزهر وكان قبلها يشغل منصب المفتي وأيد معاهدة السلام مع إسرائيل استنادا علي أن الرسول صلى الله عليه وسلم عقد المعاهدات مع اليهود ولكنه عارض التطبيع بعد توليه المشيخة بسبب الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات علي القدس وساند الانتفاضة وعمليات الاستشهاد في القدس وجنوب لبنان.

كما أيد جاد الحق- الذي كان يحظي بقبول شعبي كبير- الجهاد الأفغاني ضد السوفيت، واهتم بالأقليات الإسلامية خاصة في الشيشان والبوسنة بالإضافة إلي أنه كان صاحب مواقف معارضة لفوائد البنوك وشهادات الاستثمار ، وعارض مؤتمر السكان ورفض توصياته التي رآها متنافية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأخذت الحكومة ببعض آرائه في هذا الشأن.

ونصح جاد الحق الحكومة المصرية ببحث أسباب ظاهرة التطرف وعلاج أسبابها بالاهتمام بتربية الشباب وتوعيتهم دينيا وتربويا، وندد بمؤتمر الدار البيضاء عام 1994الذي بحث مسألة الشوق الشرق الأوسطية وقال لا تصالح ولا سلام مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضي الفلسطينية،

وتوفي في عـام 1996 ليخلفـه د. محمـد سـيد طنطـاوي الي كـان يـشغل منـصب المفتي الذي تحظي آراؤه بمعارضة في الأوساط الثقافيـة والـشعبية خاصـة فـيما يتعلق منها بتحليل التعامل بفوائد البنوك ونقل الاعـضاء وأخـيراً قـانون تطـوير الأزهر الـذي عارضـه العلـماء واعتـبروه وسـيلة للقـضاء عـلي التعلـيم الأزهـري وبالغاء المواد الشرعية وقبلها شنت الصحافة المصرية حملة ضارية علي طنطاوي بسبب لقائه بالحاخام الإسرائيلي الأكبر حتي اضطر التليفزيون لتخصيص برنامج له لتبرير موقفه ورغم ذلك لم يتوقف الهجوم عليه.

في جانب آخر يتعلـق بـدور الأزهـر الفكـري والرقـابي، ارتـبط اسـم مجمـع البحوث الاسلامية في ذهن عدد كبير مـن المفكـرين بأنـه مقـر لأخطـر محكمـة للتفتيش في أفكار وآراء العلماء والمفكرين والباحثين وأنه المكان الذي تقبع فيـه إدارة البحوث والنشر التي تصادر حريـة الابـداع ورغـم وجـود 11 لجنـة تابعـة للمجمع الذي يعتبر عقل وقلب الأزهـر الـشريف إلا أن لجنـة البحـوث والنـشر كانت الأشهر بينهم فهي المختصة بالتصريح بتداول وطبع أي طبعـة للمـصحف الشريف أو كتب التراث الإسلامي.

وطبقا للقانون يجب أن يعرض عليهـا كـل المـصنفات الفنيـة سـواء أكانـت أفلام أو مسلسلات أو إنتاج أدبي أو فقهي لتقيمـه مـن الناحيـة العلميـة، حتـي

وصل حجم ما تتلقاه يوميا فقط نحو 50 ألف مصنف يجب أن تقول اللجنة فيها رأيها..

وبالرغم من أن اللجنة متهمة بمصادرة الفكر والابداع بواسطة العلماء الظلاميين- كما يسميهم بعض المفكرين المصريين من ذوي الاتجاه اليساري والعلماني – إلا أن القائمين عليها ينفون هذه الاتهامات ويشاركهم شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي بأن اللجنة لا تصادر فكرا أو ابداعا وإنما تعلن رأيا بناء علي طلب الجهات المسئولة في مصنف فني أو علمي يرسل إليها، وتصدر تقريرا بشأنه للجهات المسئولة والقضاء له حق الأخذ به أو رفضه ومصادرة هذه المصنفات.

يوضح الشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر أن دور المجمع يتمثل في الفحص العلمي للمصنفات الفنية سواء كانت كتبا وأفلاما أو أي منتج آخر، وكتابة تقرير عنه وتقديمه إلي الجهات التي أرسلت إلينا هذه المصنفات لدراستها من الناحية الشرعيةمثل الشرطة أو المحاكم أو وزارة الثقافة وفي بعض الحالات تتقدم إلينا أجهزة الأمن طالبة كتابة تقرير حول كتابات معينه تظن أنها تسيء إلي الإسلام وشريعة الدولة ونقوم نحن بدورنا بعرض الكتاب علي متخصصين في الفرع الذي يدور حوله لمعرفة حقيقة ما يهدف إليه الكتاب ومراجعة النصوص القرآنية والأحاديث للاطمئنان علي عدم وجود مخالفة شرعية.

ونحن كجهة من جهات الأزهر ليس بيننا وبين أحد من النـاس أي خـصومة والأزهر هيئة علمية إسلامية محايدة تقول رأيهـا بـصراحة فـيما يعـرض عليهـا، وليس من شأننا أن نفتش في صدور النـاس أو أننـزل للاسـواق لتعقـب الكتـب المخالفة.

وينفي «عسكر» أن يكون الأزهر وعلمائه ضد كل جديد وكل ابداع بحجـة أنه مخالف للإسلام وأن فكر مشايخ مجمع البحوث الإسـلامية قـاصر عـن فهـم بعض المؤلفات الأدبية والفكرية ويقول هذه اكذوبة وفرية يرددهـا العلمانيـون ويتهمون علماء الإسلام بأنهم غير متخصصين في مجـالات الفـن والأدب والفكـر، في محاولة للتهرب من الرقابة علي أقـوالهم وتـصرفاتهم المخالفـة للـشريعة وإذا إفترضنا أن ما يزعمونه صحيح فهـل يعنـي هـذا أن علـماء الأزهـر يفرقـون بـين الحق والباطل أو النافع والضار؟! فلابد أن يكون هنـاك فـرق بـين حريـة الفكـر وحرية الكفر، وعلي المرء أن يجتهد في حدود ما يحسن.

وأحد هؤلاء الـذين يعتـبرون أنفـسهم مبـدعين ينكـر أن اللــه هـو خـالق الانسان ويقول.. «كانت الروح اختلاجـات تـراود نفـسها في الطينـة الأولي وكـان اللـه والشيطان يصطرعان» هل هذا ابداع يصدر مـن مـسلم؟! وآخـر تـضمنت قصيدة له« صوت يجئ من النهاية ناسخا هذا الزمان، فكل شيء باطـل» وهـذا يعنـي أنـه لـيس هنـاك حـق في هـذه الحيـاة وهـو تعمـيم باطـل ومنـافي

للنصوص الدينية التي تثبت حقيقة وجود الـلـه عـز وجـل وتحكمـه في الكـون، ونحن – والحمد لله- نفرق بين الحق والباطل، والأزهر مستيقظ دائما، لكن هذه اليقظة تظهر أحياناً بوضوح تام وقد تختفي تحت السطح لظروف معينة.

أما الشيخ عبد المعز الجـزار المـدير الـسابق بـالأزهر فيوضـح أن التـصريح بالطبع لأي كتاب من الكتب التي تعرض علي الأزهر ليس بالأمر الهين، فلابد أن يقوم عالم متخصص بقراءة الكتاب كله وأن يفطن إلي هدف الكتاب ومـا يرمـي إليه كل لفظ من ألفاظه.

وأيضا فهم ما وراء السطور، والتأكد من صحة المعلومات الـواردة بالكتـاب ولإيضاع صـعوبة هـذه المهمـة تكفـي الاشـادة إلي أن إدارة البحـوث والتـأليف والنشر تتلقي طلبات فحـص تـصل إلي حـوالي 50 ألـف طلـب في اليـوم الواحـد تشمل الكتب والبحوث والشرائط المـسجلة والأفـلام والمسلـسلات وهـذا يـشكل عبئا ثقيلا علينا إذ لابد من مراجعة هذه الأعمال بدقة متناهية خاصة وأن هذه المصنفات سوف تعرض وتنتشر داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

ومن أغرب ما وصـل إلينـا مـن مؤلفـات، كتـاب يتنـاول سر «الحيـاة بعـد الموت» ألفه شاب لم يحمل من المؤهلات سـوي الإعداديـة ودرجـة الغرابـة هـو صــعبوة تنــاول الموضــوع بالمقارنــة لمؤهــل المؤلــف، وأيــضا ورد إلي الإدارة

كتاب تحت عنوان «التحليل النفسي للأنبياء» ، وفيه يصف مؤلفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان متمردا علي قومه فهل يمكن لنا أن نصرح لمثل هذا الكتاب بالنشر؟ أو أن نقر ما فيه من افتراءآت تنال من شخص النبي صلى الله عليه وسلم وهو من المعصومين من الخطأ..

ولذا فقد قررنا رفض الكتاب بصورة نهائية وأبلغنا الجهات المسئولة الأمر الذي أدي إلي اغلاق المطبعة والقبض علي صاحب الكتاب لتجرئه علي الأنبياء.. وإذا كان البعض يعتبر أن هذا تشدد فهذه مغالطة كبيرة والحق أحق أن يتبع فقد قال الله عز وجل مخاطبا رسوله الكريم «وإن تطع اكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله» ومع هذا فإن إدارة البحوث والنشر ليس لها حق في مصادرة الاعمال التي تعرض عليها وإنما هي تبدي رأيها فقط في هذه الأعمال وهو رأي الإسلام الذي يرضي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وبعد رأيها استشارياً.

وحول المعايير والشروط التي ينبغي توافرها في الكتب أو المؤلفات الدينية حتي يمكن أن توافق عليها إدارة البحوث والنشر يقول الجزار: المعيار الاساسي أن تكون الآيات سليمة خالية من الأخطاء في الكلمات أو الحروف أو من حيث ضبطها وأن يكتب اسم السورة عقب الآية حتي يسهل الرجوع إليها، وأما الاحاديث النبوية فيجب أن تكون صحيحة مع ذكر المصدر الرئيسي لها.

كما يـشترط في تفـسير الآيـات أن يكـون تفـسيرها صـحيحا لا يتعـارض مـع تفسير جمهور المفرسين قديما، وأن يكون كل ما جاء في الكتاب المقدم متفقا مـع عقيدة الإسلام وما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

أيضا يشترط في الكتاب ألا يتعرض لأي شخص بمـا يـسيئ إليـه مـن ألفـاظ خارجة ومن الناحية الشكلية يشترط أن يكون الكتاب مجلدا ومكتوبا علي الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر، وأن تكـون الآيـات القرآنيـة التـي يـشتمل عليهـا الكتـاب مضبوطة الشكل وأن تكون مخرجة من سورها وموضـوعة بـين قوسـين، وكـذلك الاحاديث النبوية الشريفة يشترط إخراجها مـن مـصادرها المعتمـدة وأن تكتـب بين قوسين، ويشترط أن يكون للكتاب مقدمـة وفهـرس كـاملين وأن يكـون عـلي الصورة التي سيصدر بها.

وعن دور الأزهر في مواجهة الكتب، التي تتعدي علي صـحيح النـصوص الإسلامية وتخالفها وتتعرض للأنبياء بالإساءة يقول د. محمد سـيد طنطـاوي شيخ الأزهر: مما لا شك فيه أن هذه الكتب لها ضرر كبير لأنها تحتوي عـلي افكار تتنافي مع قواعد الشريعة الإسلامية والمنطـق الـسليم والعقـل القـويم ونحـن ضـد كـل مـا يـسيء إلي الأديـان الـسماوية ويحـاول تـشويه صـورة أنبياء الـلـه ورسله عليهم جميعـا الـسلام، ومـن هـذا المنطلـق فقـد طالبنـا الجهات المعنية أو الرسمية بالالتزام بعضر أي كتـاب يمـس الإسـلام ورسـوله

صلى الـلـه عليه وسلم وتاريخه علي الأزهر للتصريح به قبل تداوله ولاسـيما أن هذه الكتب يقرأها الشباب ويمكن أن يخدعوا بها ويتأثروا بما فيها دون وعي.

وعلم بحقيقة هذه الافتراءات ، ونحن نملك في الأزهر مصادرة هذه الكتب، ولكننا نستطيع أن نكتب تقريرا عن هذه المطبوعات، وتقوم لجنة متخصصة في الجوانب الشريعة بقراءة الكتاب وفهمه وتقديم تقرير عنـه للجهـات المـسئولة وتعترض علي ما تراه مخالفـا لـصريح النـصوص الـشرعية أو مـا ينـال مـن سـيرة الأنبياء والصحابة بما ليس فيه من الصحة.

ونحن نقترح فقط مصادرته ونتقدم بالاقتراح وإذا لم يقتنع بهذا الرأي يتجه للقضاء الذي لا نعلق علي أحكامه، لكن نبذل جهدنا في تنقية الكتـب الإسـلامية من كل ما يتنافي مع أحكام الشريعة ومن كل الخرفات ومن كل الافكـار الـسيئة التي تجعل شريعة الرسلام ليست صالحة لكل زمان ولكل مكان.

ويعقب شيخ الأزهر عن دوافع من يقومون بتشويه صورة الإسلام وعلمائه فيوضح أن الحداثة بين الأشياء هـي التـي غـيرت مـن الأخلاقيـات، لأن الإنـسان عندما يعيش في بيئة قانعة بما رزقها الـلـه سـبحانه وتعـالى، ففـي هـذه الحالـة تنمو عنده نعمة القناعة ونعمة العفاف، ونعمة الرضـا بـالحق والاسـتغناء عـن الباطل.

لكن عندما تعددت الوسائل وكثرت المطالب، نجد كثيرا من الناس يرون الحق فيما يرضي أهواءهم، فكثرة وسائل الاغراء والكماليات هي من الأسباب التي زادت من تطلعات الناس، وعدم الاكتفاء بالضروريات ،ومن يستعفف يعفه الله. ومن يستفن يفنه الله.

(4)

منصب شيخ الأزهر...

من الأنتخاب إلى التعيين

منذ إنشاء الأزهر عام 361 هجرية وحتـي أواخـر القـرن الحـادي عشر الهجري، لم يتم تعيين شيخ الأزهر، بل كان النظام المتبع هو أن يتم انتخابه مـن كبـار العلـماء حتـي جـاء القـانون رقـم 103 الصادر عام 1961 والـذي سـمي بقـانون تطـوير الأزهـر، وجعـل نصب شيخ الأزهر بالتعيين يصدر به قرارا من رئيس الجمهوريـة، ويكون بدرجة وزير ثم تم تعديلـه في الـسبعينات ليعامـل ماليـا بدرجة رئيس وزراء ويرجـع تـاريخ تعيـين شـيخ الأزهـر إلي سـنة 1101 هجرية في أثناء الحكم العثماني، الـذي تـم فيـه تعيـين أول شيخ للأزهر وكان من مهام المنصب أن يتولي شيخ الأزهـر رئاسـة العلماء ويشرف علي شئون الأزهر الإدارية، ويحـافظ عـلي الأمـن والنظام في الأزهـر، وحـددت شروط مـن يـشغل المنـصب في أول قانون، لذلك عام 1872 بأن يكون حاصلا علي شهادة العالمية.

ثـم صـدرت عـشرة قـوانين أخـري متتاليـة طالـت بالتعـديل هـذا القـانون أهمهـا، القـانون رقـم 10 لعـام 1911 في عهـد الـشيخ سـليم البـشري شـيخ الأزهر لتنظيم الدراسة بـه وإنـشاء هيئـة كبـار العلـماء وطـوال تـاريخ الأزهـر

تـولي المـشيخة 43 عالما كـان أولهـم الـشيخ محمـد عبـد الـلــه الخـراشي عـام 1101هـ وآخرهم د. محمد سيد طنطاوي.

واشترط القانون 103 لسنة 1961 والمعدل برقم 250 لسنة 1975 في تعيـين شيخ الأزهر أن يكون من بين هيئـة مجمـع البحـوث الإسـلامية أو ممـن تـوافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء الهيئة، ويعين بقـرار مـن رئـيس الجمهوريـة، فإن لم يكن قبل التعيين عضوا لتلك الهيئة أصبح بمقتـضي التعيـين عـضوا فيهـا.. واشترط أيضا أن يكون معروفا بـالورع والتقـوي في ماضـيه وحـاضره وأن يكـون حائزا لأحد المؤهلات العلميـة العليـا بـالأزهر، ويكـون لـه نتـاج علمـي بـارز في الدراسات الإسلامية.

وشيخ الأزهر حسب القانون 103 لسنة 1961 هو الإمـام الأكـبر، وصـاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بـالقرآن وعلـوم الإسـلام، ولـه الرئاسة، والتوجيه في كـل مـا يتـصل بالدراسـات الإسـلامية في الأزهـر وهيئاتـه، ويرأس المجلس الأعلي للأزهر.

كـما أعطـي القـانون لـرئيس الجمهوريـة الحـق في اختيـار وكيـل للأزهـر يقـوم بمعاونـة شـيخ الأزهـر ويحـل محلـه في حالـة غيابـه.. ويـساعده عـدد مـن المعـاونين والإدارات الفنيـة بـدار الأزهـر بطريقـة مركزيـة، فـشيخ الأزهـر هو المهـيمن عـلي هيئـات الأزهـر الخمـس - المجلـس الأعـلي للأزهـر، مجمـع البحـوث الإســلامية وإدارة البحـوث الإســلامية، المعاهــد الأزهريــة، جامعــة

الأزهر.. ونظرا للطبيعة العلمية والإدارية الخاصة بجامعة الأزهر، فإن سيطرة شيخ الأزهر عليها رمزية.

وتتركز انشطة هيئات الأزهر عدا الجامعة في الدور الذي يقوم به شيخ الأزهر من خلا تلك الهيئات أو بإشرافه علي انشطتها، وقد أصبح نشاط تلك الهيئات في بعض الأحيان نشاطا اداريا أكثر منه دينيا، ولاسيما في ظل النشاط البطيئ لمجمع البحوث الإسلامية.

والدور العلمي الذي تقوم به جامعة الأزهر علي حساب الدور الديني، وقيام المعاهد الأزهرية بدور تعليمي وتربوي فقط.. القائل بأن المذهب الشيعي لم يكن له مجال في الأزهر مذ الدولة الأيوبية، وحتي الآن ومن حيث المؤهلات والمناصب، يلاحظ أن أغلب شيوخ الأزهر، من خريجي «العامود» أي تلقوا تعليمهم في الفترة الأولي من إنشاء الجامع وحتي الحملة الفرنسية علي يد علماء الأزهر وتحت أعمدته أو في حلقاته.

ويطرح هذا العرض إشكالية الطريقة الأفضل لاختيار شيخ الأزهر وهل تكون بالتعيين أم بالانتخاب... يقول الشيخ سامس الشعراوي الأمين العام الأسبق لمجمع البحوث الإسلامية: إن المبدأ الأساسي في تعيين ذوي المناصب يستند لقول الرسول صلى الله عليه وسلم .. من طلب إليّ شيء أعين عليه «وقوله» لا نولي أمرنا هذا من طلبه.

فهذا هو الأساس في اختيار القيادات، ومن هنا فإن مسألة تعيين شيخ الأزهر، ومن قبل رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب تعبر عن اختيار الشعب، فإذا كنا نأتمن الرئيس علي أمور أخطر من تعيين شيخ الأزهر تتعلق بحياة ومستقبل هذا البلد، ألا نأمنه في تعيين الإمام الأكبر..

إن رئيس الجمهورية لا يعين شيخ الأزهر إلا وفق معايير وقوانين معمول بها، أهمها أن يكون معروفا بالتقوي والقدرة علي العطاء، وأن يكون عضوا من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية، وعضو المجمع لا يعين وإنما يختاره أعضاء المجمع أنفسهم.

ويوضح د. عبد الله النجار الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالأزهر، أن اختيار شيخ الأزهر ليس مطلقا، بل هو مقيد بأمور كثيرة يلتزم بها رئيس الجمهورية عند التعيين، فلابد أن يتمتع بحسن السير والسلوك وأن يكون عضوا بمجمع البحوث الإسلامية وألا ينسب إليه شيء يخل به.

كما أن اختيار رئيس الجمهورية لشيخ الأزهر يرفع الحرج عن العلماء في الاختيار، ويمنع أن تأخذ مسألة الاختيار بالانتخاب بمبدأ الشللية التي ينبغي أنتكون أبعد الأمور عن العلماء.

ويري التجار أن الانتخابات لو دخلت في المناصب العلمية فإنها تفسدها، كا حدث في عمادة الكليات بجامعة الأزهر من قبل، وما وصل

إليه الحال من التناظر بين العلماء، فإذا كنا نقر بمبدأ الانتخاب في المجالس النيابية فلا يمكن بأي حال أن نقره في المجالات العلمية، وقد أفرز التعيين والحمد لله مشايخ كبار كانوا - رحمهم الله- علي قمة التقوي والورع والمسئولية.

ويري د. جلال بشار الاستاذ بكلية الدعوة جامعة الأزهر أن تعيين شيخ الأزهر أفضل من انتخابه فهو بدون شك موظف حكومة وعليه الواجبات الوظائفية وذلك منذ عهد الخلافة العثمانية، وكان الخلفاء الأتراك حريصين علي دعم سلطان شيخ الأزهر وكان يلقب بشيخ الإسلام، وكان يتقدم في البروتوكول علي رئيس الوزراء وكان حينما يذهب لزيارة السلطان، يقف السلطان لاستقباله سبع خطوات، ويسمح له بتقبيل كتفه.

علي حين لم يكن يتقدم لاستقبال رئيس الوزراء أكثر من ثلاث خطوات، ولا يسمح لرئيس الوزراء أن يلثم ذيل ثوبه وقد لقبه الأتراك أيضا« صاحب الفضيلة» باعتبار أن الإسلام يدعو إلي الفضيلة ومكارم الأخلاق..

ذلك لا تفرض عليه سياسة أو فكر معين من قبل الأجهزة الحكومية والأمنية، كما أن اتباع شيخ الأزهر للحكومة لا يقلل من شأنه مطلقا بشرط أن يتبع بما يمليه عليه دينه وضميره وقدراته العلمية، كما أنه يجب أن

يتوفر – فيمن يشغل هذا المنصب- سعة الصدور والإلمام بالثقافات الدينية وألا يتأثر بآراء الآخرين.

ويري د.طه خضير بجامعة الأزهر، أن تعيين شيخ الأزهر ، يفقد اختيار من همأولي منه في القدرة والعلم والنزاهة وتحمل المسئولية الدينية وهذه هي الشروط الأساسية التي يجب توافرها فيمن يتولي المشيخة بالإضافة إلي عدم انتخابه لحزب معين أو فكر معين.

ولا يعني ذلك سحب صفة الحكومة في تعيين شيخ الأزهر، وإنما يمكن أن يرشح العلماء أكثر من عالم للمنصب ثم تختار الحكومة الأصلح من وجهة نظرها فشيخ الأزهر أرفع من أن يكون موظفا يؤمر فيطيع فهو علي مستوي رئيس الوزراء ومن حقه الاختلاف في الرأي مع الحاكم.

ويضيف د. خشير أنه ليس شرطا أن يكون شيخ الأزهر مصريا، فالأزهر كعبة للإسلام وعلومه وقد تولي الشيخ محمد الخضر حسين مشيخة الأزهر وهو تونسي الجنسية وقد أثبت كفاءة علمية وله مؤلفات قيمة، وشيخ الأزهر رجل دين متكامل أي رجل دين ودولة وومن باب أولي ينكنه أن يكون رجل سياسة فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يحكم ويدرب الجنود.

أما د. محمد جبر أبو سعدة استاذ التاريخ بجامعة الأزهر ، فيري أن وظيفة شيخ الأزهر عبر العصور هي الدعوة الإسلامية، نعم كان يؤدي دورا شعبيا واجتماعيا حين يقع ظلم علي الرعية أو عندما ييأسوا من الاصلاح لكن لم يقصد أن يكون له دور سياسي فمعني أنه رجل سياسي أن يكون تنفيذي يؤمر وينفذ ويحضر اجتماعات الرئيس .

أما شيخ الأزهر فهو الحارث علي العلوم الدينية والشرعية واللغة العربية ولم يكن هناك أي اعتراض من النظام الحاكم علي اختيار كبار العلماء لشيخ الأزهر عبر التاريخ لأن اختيار شيخ الأزهر سلطة تخص العلماء وحدهم، فالمنصب ليس سياسيا، وإنما ديني ولا يؤخذ رأي السلطة فيه ولا تعترض عليه، فكان لشيوخ الأزهر جلالة بقدر قدرتهم العلمية، وأمانتهم ولاختيارهم من العلماء، أما الان فإن تعيين شيخ الأزهر تسبب في اهتزاز الصورة التي لم يكن يتخيل إنسان أنها تهتز أو يقترب منها أحد.

إذا كان منصب شيخ الأزهر هو أرقي المناصب التي يمكن أن يعتليها شخص في المؤسسات الإسلامية، والتي تعادل درجة رئيس الوزراء وإذا كان الشيخ يعين بقرار من رئيس الجمهورية فمن يمتلك عزل شيخ الأزهر من منصبه؟ ومتي يحدث ذلك؟

يري د. عبد الصبور شاهين المفكر الإسلامي أن الجانب السياسي في منصب شيخ الأزهر يتفوق علي جانب الافتاء، وشيخ الأزهر يضطلع

بمهمة ضخمة في إدارة المؤسسات الدينية والتعليمية ومهما خرج أي شيخ أزهري- كائنا من كان – علي اجماع العلماء فإنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا أي شيء لأنه لم يأت في الاساس بإراداتهم، بل جاء بقرار سياسي ومادام يضع القرار السياسي في جيبه فهو آمن من غضب العلماء.

ويؤكد د. يحيي إسماعيل أمين عام جبهة علماء الأزهر السابق أن وظيفة الإمام الأكبر عامة تكتسب قانونيتها من اختيار رئيس الجمهورية لها وبذلك يخضع لما يخضع له أي موظف عام تجاه القانون، وكون القانون ينص علي أن شيخ الأزهر غير قابل للعزل أو الاقالة فليس معني هذا ضمان العصمة «فنحن كأهل السنة لا نقول بهذا وهذا النص وعدم العزل أو الإقالة» هو تعديل لفقرة كانت موجودة في القانون من قبل كانت تنص علي أنمنصب شيخ الأزهر يمتد لثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وكان عدل الشيخ الراحل عبد الحليم محمود هذا وجعلها وظيفة دائمة ومستمرة إلا إذا أتي شيخ الأزهر بما يناقض وظيفته أو يؤثر في عمله أو يتنازل عن اختصاصاته أو إذا خرج علي اجماع العلماء.

لكن يري د. يحيي إسماعيل إمكانية عزل شيخ الأزهر في عدة حالات وهي إذا صدر ضد العضو حكم ماس بالشرف أو الأمانة وإذا وقع من العضو مالا يلائم صفة العضوية كالطعن في الإسلام أو إنكار ما علم منه بالضرورة أو سلك سلوكا ينقص من قدره كعالم مسلم..

وقد نصت نفس المادة 30 علي أن يكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار مسبب يصدره المجتمع بأغلبية ثلث أعضاء ويعتمد من الوزير المختص بشئون الأزهر أما إذا عجز العضو عن مباشرة أعماله لمرض أو لظروف أخري، يكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار جمهوري بعد موافقة الجميع، وإذا تكرر قبول استقالته أو اعتبره المجمع مستقيلا لتخلفه عن حضور جلسات المجمع وفقا لما تفصله اللائحة التنفيذية للقانون.

ويضيف ، وعلي هذا ومن النصوص السابقة للقانون يتضح أننص عدم العزل أو الاقالة لا يعني ضمان العصمة.

ويذكر أن عزل مشايخ الأزهر بدأ منذ عهد الخديو اسماعيل حيث تم عزل الشيخ مصطفي العروسي والشيخ ابراهيم البهجوري الذي خلف العروس وذلك لمعارضتهما الشديدة لسياسته..

أيضا تم عزل الشيخ عبد المجيد سليم مرتين أولاهما في عهد الملك فاروق ثم عاد في عهد الثورة واصطدام بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر فأقاله مرة أخري.. وقد استقال الشيخ الخضر حسين في عهد الثورة لاصطدامه بالرئيس جمال عبد الناصر وكذلك الشيخ ابراهيم حمروش والشيخ حسن مأمون والشيخ عبد الرحمن تاج..

كما تم إقالة الشيخ المراغي عام 1928 والشيخ الأحمدي الظواهري 1935 وأيضا استقال الشيخ الفحام في عهد الرئيس السادات.. وقد توفي عدد قليل من مشايخ الأزهر أثناء توليهم المشيخة وهم الشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد الحيلم محمود والشيخ عبد الرحمن بيصار والشيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمهم الله جميعا.

وإذا تتبعنا التسلسل التاريخي لمن تولوا مشيخة الأزهر نجد أنلكل منهم مواقفه وتاريخه وباستعراض شيوخ الأزهر ال 43 يمكن استخلاص مجموعة دلالات أهمها أنهم جميعا ينتمون لمذاهب السنة، وفي السطور التالي نبذة عن كل واحد منهم:

1- الشيخ محمد عبد الله الخراشي «1656-1690م» وقد عرف بالتواضع والزهد والتقشف ومن أهم كتبه – فتح الجليل في الفقه المالكي والأنوار القدسية في التوحيد..

2- الشيخ إبراهيم البرماوي «1690-1694م» تتلمذ علي يد عدد كبير من المشايخ منهم الشيخ إبراهيم الفيومي سادس شيوخ الأزهر وله عدة كتب أهمها – حاشية مصطلح الحديث في الفقه، وحاشية الرجبية في شرح المواريث.

3- الـشيخ محمـد النـشرتي « 1694-1708م» زعـيم المالكيـة في عـصره وعمـل مدرسا للعلوم الشرعية في الأزهر، وتتلمذ علي يـده الـشيخ عبـد اللــه القلينـي الذي تولي المشيخة بعده.

4- الشيخ عبد اللـه القليني «1708-1719م» قام بالتـدريس في الأزهـر واهـتم بمراجعة التراث وتولي المشيخة بعد صدام مسلح مع الشيخ أحمد النفراوي.

5- الشيخ محمد شنن «1719-1721م» اشتهر بالثراء العـريض، وتـدريس الفقـه المالكي ، ولم يشغله ذلك عن أداء رسالته العلمية.

6- الــشيخ إبــراهيم الفيــومي «1721-1725م» كــان مــن علــماء الحــديث والمتبحرين في اللغة وأهم كتبه «شرح علي الفرية في فن الصرف».

7- الـشيخ عبـد اللــه الـشبراوي «1725-1757م» كـان شـغوفا باقتنـاء الكتـب النفيسة وكانت له اهتمامات أدبية وأهم كتبه مفاتح الألطـاف «ديـوان شـعر» وشرح العبور في غزوة بدر، وعروس الأدب في تقـويم الاخـلاق ونـصائح الحكـام وتراجم القراء «مخطوطة».

8- الشيخ محمد الحفني «1757-1767م» تلقي علوم الحديث عـلي يـد علـماء الأزهـر ولـه كتـب أهمهـا حاشـية عـلي الجـامع للـسيوطي «في الحـديث»

حاشية علي شرح الأشموني «في النحو» رسالة في التقليد «أصول فقه» الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية.

9- الشيخ عبد الرؤوف السجيني «1767-1768م» قام بتدريس علم أصول الفقه في الأزهر ولم يكن له آثار علمية تذكر.

10- الشيخ أحمد الدمنهوري «1768-1778م» نفقه في المذاهب الأربعة، وكانت له اهتمامات علمية وفنية، وأهم كتبه حليه اللب المصون «في البلاغة» ورسالة عين الحياة في استنباط المياه «الجيوجولوجيا» القول الصريح في علم التشريح «الطب» والقول المفيد لمعاني درة التوحيد «في التوحيد» وعقد الفرائد «في الهندسة» والذرة اليتمية في الصفة الكريمة «في الكيمياء».

11- الشيخ أحمد العروسي «1778-1793م» درس التفسير والرياضيات والتصوف والفقه والحديث وله كتب أهمها شرح علي نظم التنوير في استقاط التدبير «في التصوف» حاشية علي الملوي «في البلاغة».

12- الشيخ عبد الله الشرقاوي «1793-1812م» تخصص في التوحيد والنحو والحديث وأهم كتبه التحفة البهية في طبقات الشافعية، وفتح المبدي «في الحديث» والجواهر السنية «في التوحيد» ومختصر اللبيب «في النحو» وتحفة الناظر فيمن ولي مصر من الولاه والسلاطين «في التاريخ».

13- الشيخ محمد الشنواني «1812-1818م» دفعته شهرته العلمية إلي منصب شيخ الأزهر وكان متخصصا في علم التوحيد والحديث وأهم كتبه الجوهرة «في التوحيد» وحاشية علي مختصر النجاري «في الحديث» وحاشية علي السمرقندية «في البلاغة».

14- الشيخ محمد العروسي «1818-1829م» تلقي العلم علي يد أبيه الشيخ أحمد العروسي الذي سبقه إلي مشيخة الأزهر، وكان ذلك سببا في توليد مشيخة الأزهر إلي انب عشقه للتدريس فقد كان يقضي اليوم كله في تدريس علوم الفقه الإسلامي ولعل ذلك السبب في عدم تركه لأية مؤلفات.

15- الشيخ أحمد الدمهوجي «1829-1830م» كانمدرسا بالأزهر وعرف عنه الزهد والتقشف، وتفرغه للعلم والعبادة ولم يترك مؤلفات علمية.

16- الشيخ حسن العطار «1830-1834م» وكانت له معارف واسعة في علم الفلك والطب والكيمياء والهندسة وكان شاعرا ويعد رائدا من رواد النهضة حيث تتلمذ علي يديه جيل من الرواد كرفاعة الطهطاوي، ومحمد عياد الطنطاوي، وقد أنشأ جريدة الوقائع المصرية ورأس تحريرها وله مؤلفات أهمها: - حاية العطار في التهذيب «في علم المنطق» رسالة في كيفية العمل بالاسطرلاب وديوان شعر ومقالات في الطب والجراحة.

17- الـشيخ حـسن القويـسني «1834-1838م» كـان زاهـدا ومنقطعـا للـدرس والعبادة، رغم كف بصره وتخرج علي يده كثير من العلماء وأهم كتبه رسالة في المواريث «فقه» وشرح علي متن السلم «منطق».

18- الشيخ أحمد عبد الجواد السفطي «1838-1847م» كان شـيخ الـشافعية في عصره ولم تكن له آثار علمية.

19- الشيخ إبراهيم الباجوري «1847-1860م» كان مولعا بـالفنون وأهـم كتبـه حاشـية عـلي مـتن الجـوهرة «في التوحيـد» وحاشـية عـلي المختـصر الـسنوسي «منطـق» وفـتح الفتـاح عـلي ضـوء المـصباح «فقـه» وفـتح الخبـير اللطيـف في التصريف «صرف».

20- الشيخ مـصطفي محمـد العـروسي «1860-1870م» تلقـي العلـم عـلي يـد والـده وجـده شـيخا الأزهـر قبـل ذلـك، وأشـتهر بحـسن الادارة والحـزم وقـام باصلاحات كثيرة في الأزهر ولكنه عزل من منصبه وله مؤلفات أهمها شرح عـلي الرسالة العشيرية «تصوف» وكشف الغمة وتفنيد معاني أدعية سيد الأمة.

21- الشيخ محمد المهدي العباسي «1870-1882م» تـولي منـصب الافتـاء وهـو لايزال طالبا وتولي المشيخة بجانب منصب الافتاء، وأهم كتبـه الفتـاوي المهديـة «فقه» ورسالة في مسألة الحرام «علي مذهب الحنفية».

22- الشيخ شمس الدين الانبابي «1882-1896م» انتخب أمينا للفتـوي في عهـد الشيخ مصطفي العروسي، ثم وكيلا عنه للأزهر وتولي المشيخة مرتين أثناء الثورة العرابية عام 1882م، 1887م واستقال لأسباب صحية وأهم آثاره العلمية تقرير علي حاشية علي ابن عقيل «نحو» وتقرير علي حاشية البرماوي «فقه».

23- الشيخ حسونه النواوي «1896-1900م» عـين مدرسـا للفقـه بقلعـة محمـد علي ومدرستي الحقوق ودار العلوم، وعين مفتيا عام 1898م وجمع بـين الافتـاء ومشيخة الأزهر، وأنشأ المكتبة الأزهرية والرواق العباسي، وأهـم مؤلفاتـه سـلم المسترشدين احكام الفقه والدين.

24- الشيخ عبد الرحمن النواوي «مايو 1900-يونيو 1900م» جاء تعيينـه كحـل وسط بعد اسـتقالة الـشيخ حـسونة النـواوي، وعـزوف العلـماء عـن التعيـين في المشيخة تضامنا معه وتوفي بعد شهر واحد من توليه المشيخة.

25- الشيخ سليم بن أبي فراج البشري «1900-1902، 1909-1916م» مـن قـادة الحركة الإصلاحية في الأزهر، الذين طالبوا ببرفع شأن الأزهر علماء وطلابا وأهـم آثاره العلمية: حاشية تحفة الطلاب لشرح رسالة الآداب ، وحاشـية عـلي رسـالة الشيخ عليش «توحيد»، وشرح نهج البردة والاستئناس في بيان الإعلام «نحو».

26- الشيخ علي محمد البلاوي «1902-1905م» باشر التدريس في الأزهر والمسجد الحسيني وعين ناظرا لدار الكتب ثم نقيبا للاشراف وأهم مؤلفاته إعجاز القرآن «مقالات نشرها في مجلة روضة المدارس» ورسالة فضائل النصف من شعبان.

27- الشيخ عبد الرحمن الشربيني «1905-1906م» إشتغل بالتدريس في الأزهر، وتخصص في التراث، وكان مشفقا علي الأزهر من الانغماس في العلوم الحديثة علي حساب علوم التراث، وأهم كتبه تقرير علي حاشية الباني «فقه»،وتقرير علي حاشية ابن قاسم «فقه» وفيض الفتاح علي شرح المفتاح «بلاغة».

28- الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي «1917-1927م» عمل بالتدريس ثم عين عضوا في ادارة الازهر، واستصدر قانونا في عام 1923م لإصلاح الأزهر وانشاء اقسام علمية جديدة في التفسير والحديث والفقه والاصول والنحو والمنطق والتاريخ والاخلاق، أهك كتبه الطراز الحديث في شرح الحديث، وحاشية علي شرح القصد في أصول الفقه وكتاب «تحقيقات شريفة».

29- الشيخ محمد مصطفي المراغي «1928-1935،1929-1945م» تتلمذ علي يد الشيخ محمد عبده وتأثر بمنهجه الاصلاحي، وعمل بالقضاء في السودان وعين رئيسا للمحكمة الشرعية العليا، وتزعم

الدعوة إلي فتح باب الاجتهاد وتوحيد المذاهب حتي تتوحد الأمة، وأهم كتبه : الأولياء والمحجورون «فقه» وتفسير جزء تبارك، ووجوب ترجمة معاني القرآن «بحث علمي».

30- الشيخ محمد الاحمدي الظواهري «1929-1988م» عرف عنه النزعة الصوفية والدعوة إلي إصلاح الأزهر، وألف كتبا أهمها كتاب العلم والعلماء الذي ناي فيه بضرورة اصلاح الأزهر، ونقد فيه موقف الشيخ الشربيني الذي وقف ضد الاصلاح وله كتب اخري مثل السياسة والأزهر، والوصايا والآداب ومقادير الاخلاق.

31- الشيخ مصطفي عبد الرازق« 1845-1947م» تتلمذ علي يد الشيخ أحمد عبده وتأثر به كثيرا وكذلك بتراث جمال الدين الأفغاني وعمل مدرسا بكلية الآداب وعين سكرتيرا لمجلس الأزهر ومفتشا للمحاكم الشرعية ومن أهم كتبه ترجم فرنسية لرسالة التوحيد للشيخ محمد عبده والإمام الشافعي والبهاء زهير.

32- الشيخ محمد مأمون الشناوي «1947-1950م» تتلمذ علي يد الشيخ محم عبده وعين قاضيا شرعيا ثم عميدا لكلية الشريعة ثم عضوا في جماعة كبار العلماء ، ثم وكيلا للأزهر، ورئيسا للجنة الفتوي إهتم بكتابة المقالات في الصحف والمجلات المخلتفة.

33- الشيخ عبد المجيد سليم «1950- 1951 ، 1952-1954م» من تلاميذ الشيخ محمد عبده عمل بالقضاء الشرعي والافتاء حتي رأس لجنة الفتوي بالأزهر وأشرف علي الدراسات العليا بالأزهر، وهو من دعاة الاصلاح بالأزهر ، ترك مجلداتتحوي أكثر من عشرة الآف فتوي بالاضافة إلي مقالات وآراء في الصحف والمجلات منها رسالة الإسلام.

34- الشيخ إبراهيم إبراهيم حمروش «1951-1952م» عمل مدرسا بالأزهر ثم قاضيا شرعيا ثم عميدا لكلية اللغة العربية عند انشائها ثم شيخا لكلية الشريعة وتولي رئاسة لجنة الفتوي وعضوية مجمع اللغة العربية، وله كتب أهمها عوامل نمو اللغة.

35- الشيخ محمد الخضر حسين «1952-1954م» تخرج من جامعة الزيتونة بتونس ثم إلتحق بالأزهر ونال العالمية، ولي القضاء في بنزرت وعمل بالتدريس في الزيتوتنة ثم عاد لمصر وتجنس بالجنسية المصرية وعين رئيساً لتحرير مجلة الأزهر، وعضوا بمجمع اللغة العربية وأسس مجلة لواء الإسلام ورأس تحريرها ثم عين عضوا في جماعة كبار العلماء، أهم كتبه القياس في اللغة العربية، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، وكذلك نقض كتاب الشعر الجاهلي.

36- الشيخ عبد الرحمن تاج «1954-1958م» عمل مدرسا بكلية الشريعة، وعضوا بلجنة الفتوي، وسافر في بعثة الأزهر إلي جامعة

السوربون ثم عاد وعمل استاذا للشريعة الإسلامية في حقوق عين شمس بجانب عضويته للجنة الفتوي، وأختير عضوا في لجنة الدستور وعضوا في مجمع اللغة العربية وأهم خطواته الاصلاحية تدريس اللغات الأجنبية في الأزهر، وأهم كتبه السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي، وحكم الربا والتأمين في الشريعة الإسلامية.

37- الشيخ محمود شلتوت «1958-1964» عمل مدرسا بمعهد الإسكندرية الديني ثم عمل بالقسم العالي بمعهد القاهرة، والذي فصل منه في عهد الشيخ الظواهري فعمل بالمحاماه ثم عاد للأزهر بعودة الشيخ المراغي الذي عينه مدرسا بكلية الشريعة ثم وكيلا لها، مثل الأزهر في مؤتمر القانون الدولي بلاهاي 1937 .

وعين عضوا في مجمع اللغة العربية ثم وكيلا للأزهر وكانت له شهرة واسعة بسبب أرائه المرنة والتجديدية في الشريعة الإسلامية، وأهم كتبه فقه القرآن والسنة، مقارنة المذاهب، منهج القرآن في بناء المجتمع، القرآن والمرأة ، تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام.

38- الشيخ حسن مأمون «1964-1969م» تخرج من مدرسة القضاء الشرعي وعمل قاضيا شرعيا، ثم قاضي قضاة السوادان ثم عاد لمصر وتولي رئاسة المحكمة العليا الشرعية، ثم عين مفتيا ثم شيخا للأزهر، واستقال منه لأسباب صحية، أهم كتبه الفتاوي ، والسيرة العطرة ، والجهاد في الإسلام.

39- الـشيخ الـدكتور محمـد الفحـام «1969-1973» عمـل مدرسـا بمعهـد الاسكندرية وكـان يـدرس الرياضـيات بجانـب العلـوم الدينيـة ثـم عـين مدرسـا للمنطق والبلاغة بكلية الشريعة، حـصل عـلي الـدكتوراه مـن الـسوربون وتـولي عمادة اللغة العربية ثم عضوا بمجمع اللغة العربية، أهم كتبه رسالة الموجهات «منطق» سيبوبه وآراءه «نحو» والمسلمون واسترداد بيت المقدس، طلب إعفائه من مشيخة الأزهر عام 1973 لأسباب خاصة واستجيب له.

40- الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود «1973-1978» حصل علي العالمية مـن الأزهر ثم سافر لفرنسا وحصل عـلي الـدكتوراه في الفلـسفة الإسـلامية، ثـم عـاد لمصر وعمل مدرسا بكلية أصول الدين، ثم عميدا لها، ثم أمينـا لمجمـع البحـوث الإسلامية ثم عين وكيلا للأزهر، وتضاعفت المعاهد الأزهرية، أهم كتبه التصوف عند ابن سينا، وفلسفة «ابن طفيل» والإسلام والتصوف الإسلامي.

41- الشيخ الدكتور محمـد عبـد الـرحمن بيـصار «1979-1982» حـصل علي العالمية من الأزهر في العقيدة والفلسفة وعين مدرسـا بكليـة اصـول الدين ثم سافر إلي بعثة علمية بانجلترا وحصل علي الدكتوراه من جامعة إدنبره ثمرأس المركز الإسلامي بواشنطن ثم رئيـسا لبعثـة الأزهـر في ليبيـا، ثم عين أمينا عاما للمجلس الأعلي للأزهر، فأمينـا عامـا لمجمـع البحـوث

الإسلامية، فوكيلا للأزهر ثـم وزيـرا للأوقـاف، أهـم كتبـه: الوجـود والخلـود في فلسفة ابن رشد، والعقيدة والأخـلاق في الفلـسفة اليونانيـة، والعـالم بـين القـدم والحدوث، ورسالة عن الحرب والسلام في الإسلام بالانجليزية.

42- الشيخ جاد الحق علي جاد الحـق «1982-1996» حـصل عـلي العالميـة مـع إجازة في القضاء الشرعي، ثم عين بعـد تخرجـه في المحـاكم الـشرعية، وتـدرج في المناصب حتي وصل أمينا للفتوي بدار الافتاء ثـم مفتيـا للجمهوريـة ثـم وزيـرا للأوقاف، أهم كتبه الفتاوي، هذا بيان للناس، الفقه الإسلامي مرونته وتطـويره، حصل علي وشاح النيل 1983، وحـصل عـلي وسـام الكفـاءة مـن المغـرب 1984 وأخيرا حصل علي جائزة الملك فيصل 1995م.

43- الـشيخ الحـالي د. محمـد سـيد طنطـاوي «1996- حتـي الان» حـصل عـلي العالمية من كلية أصول الدين ثم حصل علي الدكتوراه في التفسير والحديث ثـم عين مدرسا بجامعة الأزهر، ثم عميدا لكلية اصول الدين فرع أسيوط ثم عميدا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية ثم عين مفتيا للجمهورية ثم شيخا للأزهر له تفسير الوسيط في القرآن الكريم وكتاب الدعاه وبني إسرائيل في القـرآن والـسنة وهي موضوع رسالة الدكتوراه.

(5)

الهجوم علي الأزهر

واجه الأزهر علي مدي أكثر من ألف عام- منذ انشائه- هجوما شديدا تنوعت مصادره وأغراضه فتاره يواجه من قبل الحكام والمحتلين أو من المخالفين لعلمائه في الرأي والأخطر من كل هذا أن يهاجم من أبنائه، ودائما يستهدف الهجوم علي الأزهر لتقليل من شأن هذا الصرح الشامخ ومن شأن أبنائه الاجلاء.

يقول د. أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر السابق: لا نستطيع أن نمسك ألسنة الناس الذين يهاجمون الأزهر كما أننا لسنا أول من يهاجم، فالنبي صلى الله عليه وسلم هاجمه كفار قريش، وآذوه وقالوا إنه ساحر وكاهن وشاعر ومجنون وإذا كان البعض – ممن لا ضمير لهم- يهاجم الأزهر وعلمائه رموز الإسلام، فإننا نرفض هذا الهجوم ونتصدي له بكل قوة لأنه يستهدف الإقلال من مكانة العلماء وهيبتهم عند المسلمين وهو عمل لا يليق بمسلم.

ولكن هناك فريق من الناس لهم أغراض شخصية مخالفة للقوانين واللوائح فإذا لم تتحقق لهم هذه الأغراض فإنهم يحاولون الضغط علي الأزهر وعلمائه في محاولة لتشويه صورته... والأزهر مادام يحقق المصلحة العامة والعدالة فلا يضيره إتهامه من أصحاب الأهواء – الذين في قلوبهم

مرض- بمختلف الاتهامات فهذه طبيعة البشر في كل الأماكن والأزمنة وقد حذرنا القرآن الكريم من شياطين الإنس والجن يقول الله:

«وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلي بعض زخرف القول غرورا، ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون».

ويري د. أحمد طه ريان أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة جامعة الأزهر، أن الذين يهاجمون الأزهر لهم ميول علمانية تبغض الشريعة الإسلامية ، وتريد للأمة التحلل من دينها وشريعتها حتي تتحقق أغراضهم الدنيوية الرخيصة علي الرغم من كونهم مسلمين، لكنهم لا يغيرون علي دينهم لأنهم لا يلتزمون بتعالم الإسلام ولو أنهم التزموا بها لعرفوا خطأ هجومهم ونيلهم من العلماء.. إن هؤلاء يريدون منا أن نعيش علي الثقافة الغربية التي تهتم بمتاع الدنيا وملذاتها بغض النظر عن كونها حلالاً أو حراماً.

ويتفق د. يحيي إسماعيل الأمين العام السابق لجبهة علماء الأزهر مع الراحل د. أحمد شلبي في وجود مؤامرة علي الأزهر للإجهاز علي هذه الصرح الشامخ وهذا ليس حديث أو مستحدث، وإنما قديم ومن زمن بعيد، ففي أكتوبر عام 1955 كتب طه حسين في جريدة الجمهورية تحت عنوان «الخطوة الثانية» يطالب الدولة أن تلغي التعليم الأزهري بعد أن

ألغت القضاء الشرعي، ويطالب بضم التعليم الأزهري إلي وزارة التربية والتعليم تفاديا لازدواجية التعليم في مصر.

وما إن قال طه حسين كلمتـه هـذه حتـي اسـتنفر الأزهـر عـن بكـرة أبيـه صارخا، وأصدر الأزهر آنذاك عددا خاصـا مـن مجلـة الأزهـر في نـوفمبر 1955م يفضح فيها نوايا طه حـسين وانتهاكـه للكثـير مـن أسراره وتهجمـه عـلي الأزهـر والأزهرين، ويبدو أن الأصابع التي كانت تحرك طه حسين ظلت متربـصة حتـي وجدت من يستجيب لها في تحقيق ما تهدف إليه من مسخ الأزهر وتدميره.

ويري د. عبد الصبور شاهين بجامعة الأزهر أنه يوجد طريقان هما: إما إلي طريق الـلـه سبحانه وتعالى الذي يسير عليه الدعاة والمخلصون لهذا الـدين وفي سبيل ذلك يتحملون الكثير من الأذي والافتراءات والشائعات ولايثنهم ذلك عـن دينهم، لأنهم عرفوا أن الـلـه سيجزيهم خيرا...

والطريق الآخر هو طريق الشيطان الذي يسير فيه أدعياء الابداع وأصحاب الهدي والمنافع الشخصية ولا أقـول إن الـشيطان يتـسلط عقـولهم ولكـن أعقـد أنهم هم أنفسهم شياطين يمكن أن ينهجوا طريق إبليس شخـصيا، ويجـب عـلي الأزهر أن يتصدي لهم بكل قوة ولا يتركهم يعربدون ويفسدون في الأرض..

وليعلم هؤلاء أن الهجمة الشرسة علي علمائنا لن تفيد، ولـن تمكـن لهـم في الأرض، فالنخلة الباسقة لن يضيرها أحجار الـصبية والمـراهقين والحاقـدين عـلي الأزهر القلعة الشامخة، والصرح العظيم لن يـؤثر فيـه الاقـلام الهـشة والافكـار الهزيلة علي اختلاف أجناسهم ومشاربهم.

د. أحمد عبد اللطيف الليثي بكلية دار العلـوم بالقـاهرة يؤكـد أن الحملـة الشرسة ، علي الأزهـر وعلمائـه يقودهـا أنـاس لـن نقـول أنهـم مـأجورون أو لا يحسنون التفكير فلسنا من الذين تعودت ألسنتهم علي السباب والشتم، ونحـن نؤمن أن الذين يلجأون إلي السباب إنما كلت أسلحتهم وضعفت قـواهم ولـيس معهم الأدلة والبراين علي ما يدعونه وهؤلاء الـذين يـشنون الهجـمات المتتاليـة علي رموز الدين وعلي علماء الأزهر يستترون وراء مزاعم حرية الفكر والرأي.

لا يفرقـون بـين الفـوضي والحريـة فالحريـة عنـد الاحـرار تعنـي الالتـزام بالمباديء والخلق الكريم، وليس التطاول عـلي علـماء الأزهـر الـذين يكـن لهـم ضمير الأمة الإسلامية كل تقـدير واحـترام لأنـه لأمـر مخـزي أن يرمـي أصـحاب الزيف والهوي الإسلام بما ليس فيه، وكل غيور علي دينه ووطنه وعرضـه يعـرف أنها أقلام لا تكاد تساوي المداد الذي تكتب به كلماتها.

الهجوم بالكتب

لكن الراحل د. محمود حماية بكلية اصول الـدين بأسـيوط يـري أن هنـاك هجوما آخر ضد الأزهر، من داخله، ويقول:

لم نسمع عـن مؤسـسة علميـة تـدرس أفكـارا تهـدم مبادئهـا، وتـسخر مـن رجالها، إلا في الأزهر فكتاب «التربية الوطنية» المقـرر عـلي طـلاب الـسنة الأولي من الثانونية الأزهرية يعلم أولادنا أن الأزهر توقف عن الاجتهـاد وتجمـل عـلي ما وصله من فكر القرون الماضية دون إضـافة شيء جديـد، وأن المؤلفـات التـي تصدر عن علماء الأزهر تتسم بالتزمت وضيق الأفق!! وأنها لم تقدم جديدا، بـل تدور حول ما سبقتها من شروح للمتون وشروح للشروح نفسها.

ويعلم الكتاب الطـلاب أيـضا أن اسـتخدام العقـل في فهـم الـدين وتفـسير القرآن أمر جديد بالنسبة لعلماء الأزهر...

ويستمر الكتـاب في سـخريته مـن علـماء الأزهـر ومـن المؤسـسة العريقـة فيقول: إن طريقة التعليم في الأزهر منفرة، لأنها تقوم علي حفظ النصوص دون فهمها، وأن علماء الأزهر تعودوا التضييق علي الناس وتحريم ما أحل الـلـه.

ويضيف د. حماية: إن كـان طالـب الأزهـر يـدرس بطريقـة رسـمية أن شيوخة الكبار توقفوا عن الاجتهاد وجمدوا عـلي وصـلهم مـن فكـر القـرون

الماضية فلماذا لا يحتقرهم وينظر إليهم بإزدراء، ما دمنا علمناه في قاعة الدرس أنهم يحرمون ما أحل اللـه؟!

وهل يكون لما يتعلمه قيمة في نفسه بعد هذا الذي يقرأه؟ أليس عيبا أن يشكك كتاب التربية الوطنية في فتاوي علماء الأزهر في بيان أحكام اللـه ومعرفة الحلال والحرام وهم علماء الشريعة وأئمة الهدي؟! أليس هذا تخريبا يهدف إلي التشكيك في الأزهر وعلمائه؟!

ولم يقتصر الهجوم علي الأزهر في مصر فقط لكن إتخذ مجلس التعليم الأعلي في تركيا قراراً في عام 1996 بعدم الاعتراف بالشهادات التي تمنحها جامعة الأزهر لخريجها بدعوي أنها تشجع التطرف وتناهض العلمانية التي تتشبث بها تركيا في محاولة للانقلاب علي المد الإسلامي التركي، وقد لاقت هذه الهجمة التركية استنكارا علي مختلف المستويات الدينية وغير الدينية في مصر.

واعتبر د. سيد طنطاوي شيخ الأزهر أن القرار سياسي صدر لتضييق الخناق علي التعالم الإسلامية ولا يمس الأزهر في شيء لأن الأزهر قلعة التعليم الإسلامي عبر مئات السنين وهو المنبع الذي فتح الأفق للتعليم الإسلامي في مختلف انحاء العالم وإليه يفد طلاب العلم من كل بقاع الدنيا لتلقي العلوم الشرعية الصحيحة لما عرف عن الأزهر من وسطية في الفكر والنهج.

وقد علق رئيس جامعة الأزهر السابق د. أحمد عمر هاشم علي القرار التركي بقوله: من حق أية جامعة أو دولة أن تتخذ الطريق الذي تريده من أن تكون علمانية أو إسلامية ولكن ليس من المفروض أن تشكك في أعرق جامعات العالم بأسره وهي جامعة الأزهر، التي عاشت أكثر من ألف عام وتظل تمد العالم بالعلماء وتستقبل ابناء المسلمين من كل أنحاء الأرض.

وقال إنني لدي طلبات أكثر من تسعين جامعة أوروبية وأمريكية تطالب معادلة شهاداتها بشهادات جامعة الأزهر.

يؤكد د. محمد رأفت عثمان عميد كلية الشريعة بالأزهر فرع طنطا السابق - أن معظم الذين يهاجمون الأزهر وعلمائه يفعلون ذلك بدعوي أن الأزهر يحارب الابداع، والإسلام لا يوجد فيه إبداع خال من الالتزام الخلقي أو ما يعرف بالابداع المتحرر من كل قيد اخلاقي لأن هذا لا يعد ابداعا إنما هو نوع من التدني في السلوك، فالرسام الذي يتحرر من كل قيد لا تنتظر منه إلا لوحات تثير الفاحشة وتدعو إلي الرذيلة وكذلك الروائي والشاعر والذين يهاجمون الأزهر وعلمائه إنما يتحررون من تعالم الإسلام التي تدعو إلي احترام المؤسسات الإسلامية وتوقير العلماء المسلمين، ولا نعرف إلي متي سيظل هؤلاء في ووهمهم وخيالهم الذي يقودهم إلي الانحراف.

وحول الأهداف من الهجوم علي الأزهر يري بعض الكتـاب والمفكـرين: إن الأزهـر - كمؤسـسة إسـلامية- لـه دوره في الحفـاظ عـلي نقـاء شريعـة الإسـلام والدفاع عنها في مواجهة أعدائها والمسيئين إليها، وهؤلاء فريقان من المهـاجمين ، فريق من الغربيين درسوا الإسلام بهدف اختيار المداخل للهجوم عليه، وهؤلاء لا فائدة من الحوار معهم، لأنهـم يريـدون دائمـا أن يثبتـوا لمـن يـستعملهم أنهـم يؤدون واجبهم في الاساءة إلي الاسلام أداء حسنا، وفريق منهم حسن النية درس الإسلام بعقلية غريبة عن الجذور والتراث واللغة، التي لا يمكن فهـم الإسـلام إلا بها ومعرفتها جيدا.

وهؤلاء يقعون في أخطاء وأوهام ويفهمون بعض الأمور علي غـير حقيقتهـا وهؤلاء يفيـد الحـوار معهـم لـيس بقـصد تحـويلهم إلي مـسلمين ولكـن بقـصد مساعدتهم علي معرفة حقـائق الإسـلام كـما هـي دون خلـط أو سـوء فهـم وأن الإسلام دين واضح ليست فيه اسرار يختص بهـا بعـض النـاس دون سـائر النـاس وليـست فيـه طلاسـم يـصعب فهمهـا وتعـريفم أن التـسامح في الإسـلام جـوهر القضية والأمر الإلهي للمسلمين «لا اكراه في الدين» وليس معني هذا أن الأزهر يجب أن يتفادي أو يتهرب من منافـسة العقائـد، فالدراسـة المقارنـة للأديـان لا بأس بها ولكن فقط يفضل أن يكون ذلك بين العلماء والتخصصين وليس العامة.

وتتزايد الحملات الشرسة علي الإسلام، وعلي الأزهر والتي يهـدف أصـحابها إلي تشويه صورته والنيل من علمائه والتقليل من شأنهم.

ويري الشيخ فوزي الزفراف وكيل الأزهر السابق أن الحملات الشرسة عـلي الأزهر ليست جديدة وإنما هي مستمرة منذ نشأة الأزهر، صحيح أنها بـرزت في هذه الآونة الأخيرة أكثر ولكن السبب هو التطور الهائل في وسائل الإعـلام التـي اختلفت صورتها تماما عما كانت عليه في الماضي وحيث أصبح العالم مثل القريـة الصغيرة، وما يحدث في مكان يمكن أن يعلمه كل من في أرجـاء المعمـورة وقـت حدوثـه عـبر وسـائل الإعـلام المختلفـة والحمـلات المـستمرة ضـد الإسـلام قائمـة ومستمرة ولم تتوقف علي مدي تاريخه.

وعلماء الأزهر يقومون بدورهم في الرد علي تلك الحملات وتفنيد ومعرفـة ما تروج لـه مـن أفكـار تنـاهض مبـادئ الـدين احلنيـف والـرد عليهـا بـالحجج الواضحة ملتزمين بأسلوب إسلامي يـستند إلي قولـه تعـالى «ادع إلي سـبيل ربـك الحكمة والموعظة الحسنة» وبفهم وإدراك لمتطلبات الأسلوب الإسلامي الصحيح في الدعوة والرد علي المغالطات التي يثيرها من يقومون بهذه الحملات الـشرسة علي الأزهر والإسلام.

ويشير الزفزاف إلي أنه هناك حاجة إلي دعوة أغنياء الأمة الإسـلامية كي يساهموا ببعض أموالهم لتمويل حملات إعلاميـة إسـلامية للـرد عـلي

المغالطات التي يروج لها أعداء الإسلام والأجهزة الإسلامية التي يمكن أن تتعاون في ذلك كثيرة ومتعددة في مقدمتها الأزهر ومؤسساته وخاصة مجمع البحوث الإسلامية الذي يضم في عضويته عددا من صفوة مفكري وعلماء الأمة الإسلامية.

ويضيف : إن جزءاً كبيراً من الهجوم علي الأزهر ينتشر في الخارج في بعض الصحف العالمية ولهذا يجب الرد عليه من خلا صحف عالمية أيضا ولكن المشكلة في أن هذه الصحف لا تنشر أي رد علي ما يكتب ضد الإسلام إلا إذا كان مدفوع الأجر وهو ما يستلزم توافر أموال الرد عليهم وتمويل ذلك.

وبسبب رفض الأزهر الموافقة علي طباعة العديد من الكتب، لأنها تتعرض بالإساءة للإسلام منها كتب «الحجاب رؤية عصرية» ، و«حجية الحديث» لسعيد العشماوي، و« الألوهية والجنس» كما رفض الأزهر تدريس كتاب «مكسيم رود نسون» في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لتعرضه لشخصية الرسول صلى اللـه عليه وسلم بالإساءة ويتناول العديد من الأكاذيب بشأن القرآن الكريم، وقد أثارت مثل هذه الكتب وغيرها انتقادات حادة لدي العلماء ورجال الدعوة الإسلامية، وطالب الزافرة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بحجب جميع الأشرطة والكتب التي تتحدث عن العلاج بالقرآن والسحر وغيرها، مؤكدا أن هذه الكتب ليس

فيها علم ينتفع به وتحمل مخالفة علمية ودينية وتحمل بين طياتها الـتربح مـن وراء ما يسمي العلاج بالقرآن.

الفهرس

هذا الكتاب

لماذا الأزهر الآن؟

سؤال يفرض نفسه في ظل تقلبات عالمية لا تدع للمؤسسات الدينية عموما فرصة للإعراب عن نفسها وتقديم بدائل ممكنة- عقلانية وأخلاقية- في مواجهة المد العلماني النفعي الذي ينحدر بالسلوك البشري إلى الهاوية.

الأزهر طوال تاريخه من المؤسسات الدينية الصلبة ذات الاتجاه المحافظ، يحظى علماؤه باحترام الجميع، وتمتد فعالياته إلى شؤون الحياة عامة، لكنه اعتراه في الآونه الأخيرة شيء من الظلال الباهتة التي تحاول أن تطفئ نوره، أو هكذا أريد له أن يكون، فقد شرع قانون جديد للتعليم الأزهري، وتتابعت سلسلة تعيين المشايخ لتولي المناصب الرفيعة بالأزهر بعدما كانت تتم بالانتخاب من يين علمائه، ولقى الأزهر في الآونة الأخيرة هجوما من بعض المفكرين والمؤسسات، لم يلقه في تاريخه.

وهذا الكتاب يتناول الأزهر كجامع وجامعة التعليم الأزهري، والدور السياسي للأزهر، ومنصب شيخ الأزهر نفسه، والقوانين التي حكمت الأزهر وتفاعل المؤسسة الأزهرية للقضايا المعاصرة.


9789774460012